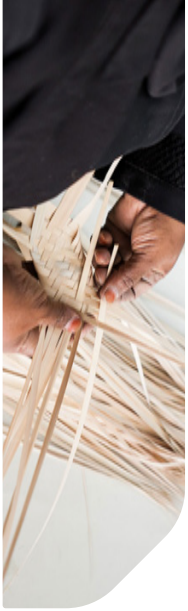
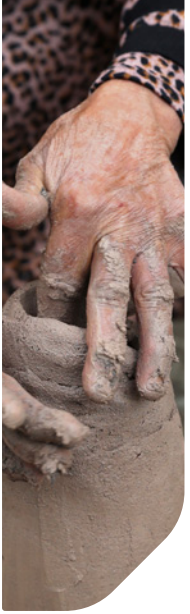
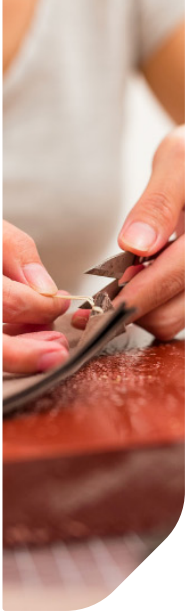

الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
AWRO IPPF
إقليم العالم العربي

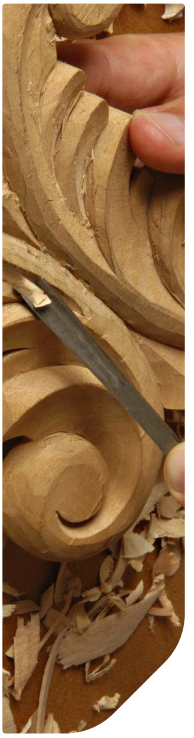

المشاريع متناهية الصّغر
للنساء والشباب في العالم العربي
تحديد التحديات والفرص والتوصيات

بتكليف من:
المكتب الإقليمي للعالم العربي
التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (AWRO)

أكتوبر 2025

الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
إقليم العالم العربي

المشاريع متناهية الصّغر
للنساء والشباب في العالم العربي
تحديد التحديات والفرص والتوصيات

بتكليف من:
المكتب الإقليمي للعالم العربي
التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (AWRO)

أكتوبر 2025

جدول المحتويات

كلمة تمهيدية 01
ملخص 04
1. مقدمة 04
1.1 الخلفية والأساس المنطقي 04
1.2 أهداف عملية المسح 05
1.3 هيكل التقرير 07
2 المنهجية 07
2.1 نظرة عامة 07
2.2 مراجعة الوثائق 08
2.3 المشاورات المجتمعية وتحديد الكفاءات 10
2.4 تحليل البيانات وتجميعها 14
2.5 الأطر النظرية والمبادئ التوجيهية 14
3. نبذة عن البلدان 16
3.1 تونس: مفارقة التعليم والبطالة 16
3.2 موريتانيا: إمكانات الحرف اليدوية والسياحة البيئية 20
3.3 السودان : ريادة الأعمال في ضل عدم الاستقرار 23
4.المهارات والإمكانات المتاحة في مجال حرف اليدوية والمشاريع الصغيرة 27
4.1 الحرف اليدوية 27
4.2 التصنيع الزراعي والخدمات الغذائية 29
4.3 التجميل والخدمات 29
4.4 المهارات الرقمية والتسويقية 30
4.5 الزراعة الحضرية والقطاعات الناشئة الأخرى 30
5 العوائق والتحديات 31
5.1 القيود المالية 31
5.2 محدودية التدريب والدعم الفني 32
5.3 الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة 32
5.4 المعايير الاجتماعية والثقافية والتوقعات الجنسانية 33
5.5 العقبات المتعلقة بالسياسات واللوائح 34

6 الفرص وقصص النجاح 35

7 تكامل الخدمات الصحية والتمكين الاقتصادي 40

7.1 العيادات المتنقلة المدمجة مع التدريب المؤسسي 40

7.2 مراكز الخدمات المتعددة في عيادات الجمعيات الأعضاء 41

7.3 التعاونيات والشبكات كمنصات لتقديم الخدمات 41

7.4 التمويل المتكامل والمنتجات الصحية 41

7.5 الفرص والعوائق والإجراءات 42

8 توصيات السياسات والبرامج 43

8.1 بالنسبة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) والجمعيات الأعضاء الوطنية 43

8.2 بالنسبة لصانعي السياسات والجهات المانحة 45

8.3 الإجراءات الخاصة بكل بلد 46

9 دراسات لحالة إضافية وبيئة مواتية 47

9.1 تعاونية Hodere Pinnal : تجهيز الأغذية والتسويق الرقمي 47

9.2 مشروع PACAO التابع لمنظمة COOPI: تعزيز التعاونيات ومكافحة الفقر 47

9.3 الشمول المالي الرقمي وإصلاحات الدفع الإلكتروني 49

9.4 المنح النقدية والتمويل الصغير: تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السودان 51

9.5 الأسواق الثقافية ونماذج القدوة: سوق النساء في أم درمان 51

9.6 ريادة الأعمال المقاومة لتغير المناخ: برنامج التدريب الرقمي التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) 52

10 البيئة السياساتية والأطر القانونية 53

10.1 قوانين العمل والمساواة بين الجنسين 53

10.2 التمويل الصغير ومجموعات الادخار والضرائب 53

10.3 الشمول المالي والمدفوعات الرقمية 54

10.4 أطر المؤسسات الاجتماعية وقوانين التعاونيات 55

10.5 التنسيق الإقليمي وتبادل المعرفة 55

11 الخلاصة 56

الملحق: بيانات إضافية 57

مؤشرات إحصائية إضافية 57

د - دراسات حالة عن التعاونيات التي تقودها النساء 58

هـ - الشمول المالي الرقمي والابتكار 59

و - الدروس المستفادة عبر البلدان والبحوث المستقبلية 60

المراجع 62

كلمة تمهيدية

يهدف هذا التقرير الخاص برسم خريطة المبادرات والمشاريع الصغيرة إلى تحليل واقع المشاريع الداعمة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي في كل من تونس والسودان وموريتانيا. ويستعرض التقرير الفرص المتاحة، والتحديات التي ما تزال تعيق التقدم، والسبل الكفيلة بتعزيز ريادة الأعمال بما يسهم في توفير سبل عيش أكثر شمولاً واستدامة للنساء والشباب.

ويجمع التقرير أصوات الشباب والنساء، إلى جانب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء في البلدان الثلاثة. وتُعد آراؤهم وتجاربهم الحياتية عنصراً أساسياً لفهم الواقع المحلي وتحديد المسارات العملية التي تعزز التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي.

في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، نؤمن بأن الصحة والرفاه والتمكين الاقتصادي عناصر مترابطة بشكل وثيق. فسبل العيش المستدامة لا تسهم فقط في تحسين الأمن الاقتصادي، بل تعزز أيضاً القدرة على الصمود، وتوسع فرص الأفراد، وتمكنهم من اتخاذ قرارات واعية بشأن حياتهم ومستقبلهم. ويشكل هذا العمل التقييمي أساساً مهماً لتصميم البرامج المستقبلية، وتعزيز الشراكات، وتشجيع النهج المتكاملة التي تضع الأفراد والمجتمعات في صميم جهود التنمية.

وقد كان التزام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بدعم التمكين الاقتصادي وتحسين سبل العيش في هذه البلدان عاملاً أساسياً في إنجاز هذا العمل، وهو ما يعكس التزاماً مشتركاً بدعم المجتمعات الأكثر هشاشة وتوسيع الفرص أمام الفئات الأكثر تأثراً بالفقر والإقصاء.

وأود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع من ساهموا في إعداد هذه الدراسة، وإلى كل من يواصل العمل من أجل ضمان حصول النساء والشباب على فرص متكافئة لبناء حياة أكثر صحة وقدرة على الصمود وازدهاراً.

الدكتورة فدوى باخدة
المديرة الإقليمية
الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
المكتب الإقليمي للعالم العربي

ملخص

تتناول هذه الدراسة الاستقصائية كيفية الاستفادة من المشاريع الاجتماعية والحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة والصغيرة جدًا لتحسين رفاهية النساء والشباب الذين يستفيدون من خدمات الجمعيات الأعضاء التابعة للمكتب الإقليمي للعالم العربي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في كل من السودان وموريتانيا وتونس.

وتُركّز الدراسة على نتائج تقارير المشاريع والمشاورات القطرية والمراجع الخارجية، وتدمجها مع أدلة المستمدة من أبحاث حول الاقتصاد وسوق العمل. وتُظهر الدراسة أن المشاريع الصغرى والحرف اليدوية لها استراتيجيات معيشية متأصلة ثقافيًا، تُوفر مسارات فعّالة نحو مزيد من الاستقلالية وتحسين النتائج الصحية عند اقترانها بخدمات الصحة الإنجابية. في موريتانيا، على سبيل المثال، شارك حوالي 300 امرأة وشاب في دورات تدريبية في ريادة الأعمال والحرف اليدوية، مما مكّن الكثيرين منهم من بدء مشاريع صغرى والانضمام إلى التعاونيات. وفي السودان، درّبت الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة 40 من مقدمي الخدمات (34 امرأة و6 رجال) على ربط خدمات الصحة الإنجابية بالتمكين الاقتصادي، وعقدت جلسات مجتمعية لـ 180 مشاركًا سلطت الضوء على العلاقة بين توليد الدخل والصحة.

أما سياق تونس، فيتميز بارتفاع مستوى التعليم بين النساء، لكن البطالة لا تزال مستمرة؛ وقد أعربت النساء والشباب الذين شملهم الاستطلاع عن رغبة قوية في تطوير مشاريع صغرى في مجال الحرف اليدوية والمنتجات الغذائية والجماليات والخدمات الرقمية ، لكنهم يواجهون عوائق هيكلية عديدة مثل محدودية الوصول إلى التمويل، والمعايير الجندرية الجامدة، ونقص الدعم الفني.

المشاركة في التدريب حسب النوع

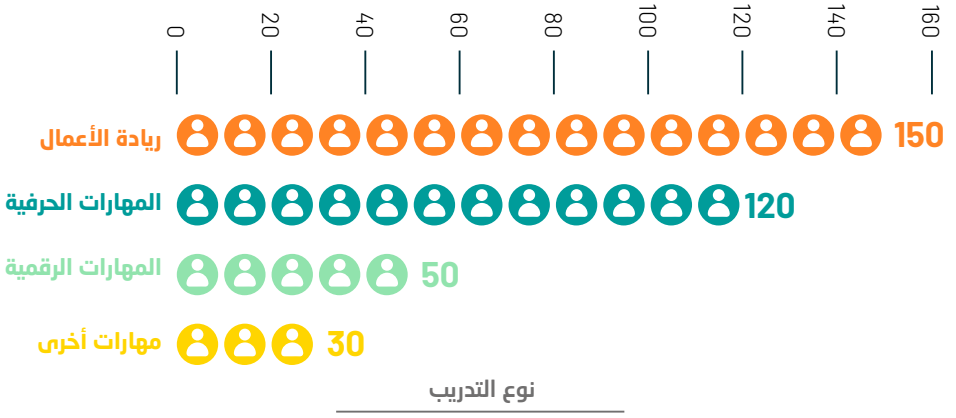

ويخلص التقرير إلى أن عوائق دخول السوق متشابهة بشكل ملحوظ في البلدان الثلاثة: نقص التمويل الميسر، ومحدودية المهارات التجارية، وتشتت مجموعات المنتجين، والأعراف الاجتماعية والثقافية التي تقيد حركة المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات، وضعف الروابط بين منتجي الحرف اليدوية والأسواق. وفي الوقت نفسه، توجد فرص كثيرة.

العوائق الرئيسية التي تواجهها النساء والشباب

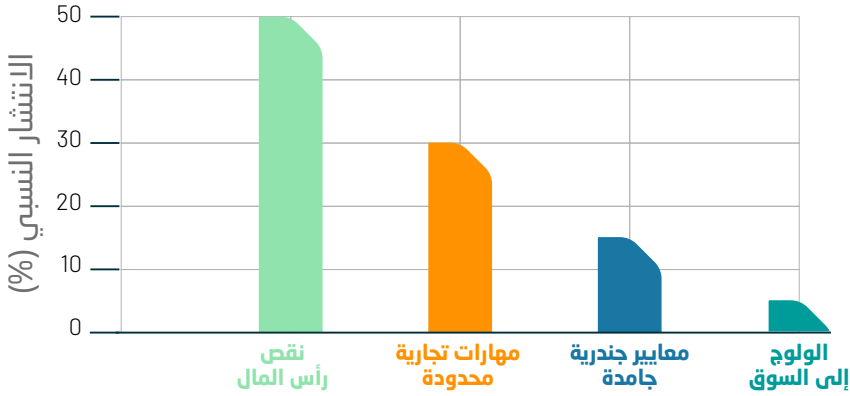

تمتلك موريتانيا مشروعًا اجتماعيًا ناشئًا لتوزيع وسائل منع الحمل يحقق هامش ربح بنسبة **20%** ، كما درّب مشروعٌ للسياحة البيئية **190** امرأة على الحرف اليدوية و**70** على السياحة المستدامة، موفرًا بذلك دخلًا لما يقرب من 200 جمعية تعاونية تديرها النساء. وتستفيد تونس من **قانون الشركات الناشئة** الذي يوفر إعفاءات ضريبية وإمكانية الحصول على العملات الأجنبية للمشاريع الجديدة، فضلًا عن تراثها الغني من الحرف اليدوية كصناعة الفخار والمنسوجات والمنتجات الجلدية. وتُثبت النساء السودانيات قدرتهن على الصمود كرائدات أعمال رغم الصراع والاضطرابات الاقتصادية: إذ تدعم برامج الأمم المتحدة الإنمائية أكثر من **3000** مزارعة بالبذور والأدوات، وتساعد **500** امرأة على الانضمام إلى جمعيات الادخار، بينما تشجع العديد من المبادرات مستقلة صالونات التجميل واستوديوهات الفنون ومشاريع الأغذية التي تديرها النساء في مخيمات النزوح.

تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات لكل دولة ولبرنامج المكتب الإقليمي للعالم العربي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وتشمل التوصيات الرئيسية إنشاء **مراكز متكاملة للصحة والاقتصاد** في عيادات الصحة العامة، حيث تُدمج الاستشارات الصحية مع التدريب على ريادة الأعمال؛ وتوفير **القروض الصغيرة** ورأس المال التأسيسي من خلال شراكات مع مؤسسات التمويل الصغير؛ وتعزيز مهارات الأعمال من خلال الإرشاد والتعاونيات والتدريب على التسويق الرقمي؛ والدعوة إلى **تبسيط الأنظمة الضريبية** والأطر التنظيمية للمشاريع الصغيرة؛ والاستثمار في **الوصول إلى الأسواق** عبر السياحة والمنصات الإلكترونية وشبكات التجارة العادلة. ويخلص التقرير إلى أن الجمع بين خدمات الصحة الإنجابية والتمكين الاقتصادي يُعد استراتيجية فعّالة لتعزيز استقلالية النساء والشباب، ولتحسين استدامة الخدمات الصحية التي يقدمها المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في العالم العربي .

1. مقدمة

1.1 الخلفية والأساس المنطقي

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) هو منظمة عالمية رائدة في تقديم الخدمات والدفاع عن الصحة والحقوق. تأسس الاتحاد عام 1952، ويعمل كهيئة تضم أكثر من 140 جمعية وطنية عضو وشركاء متعاونين. تتمثل مهمة الاتحاد في تعزيز الصحة وحقوق الإنسان كمبادئ أساسيه لضمان تمكين كل فرد من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن صحته ورفاهيته دون تمييز أو إكراه أو عنف. وانطلاقًا من قيم أساسية تتمثل في العمل التطوعي، والشمولية، والمساواة بين الجنسين، واحترام التنوع، كما يسعى الاتحاد إلى تعزيز الوصول الشامل إلى خدمات صحية عالية الجودة، لا سيما بين الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، لعب الاتحاد دورًا محوريًا في صياغة سياسات الصحة العالمية وتقديم ملايين الخدمات سنويًا من خلال مناهج مجتمعية قائمة على الحقوق.

وفي هذا الإطار العالمي، يعمل **المكتب الإقليمي للعالم العربي (AWRO)** كمركز إقليمي للتنسيق والدعم للجمعيات الأعضاء في جميع أنحاء المنطقة العربية. ويعكس عمل المكتب رؤية الاتحاد الشاملة، بالإضافة إلى الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الفريد للمنطقة. ومنذ تأسيسه، ركز المكتب على تعزيز قدرات الجمعيات الأعضاء الوطنية لتقديم خدمات صحية شاملة وعالية الجودة ومتاحة للجميع. كما يقدم المكتب المساعدة التقنية والتوجيه الاستراتيجي ودعم المناصرة لتعزيز الصحة كعنصر أساسي في جهود التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

[1] المصادر: [8] [9] [10]

يعمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في جميع أنحاء المنطقة العربية من خلال مكتبه الإقليمي في العالم العربي **(AWRO)** والجمعيات الأعضاء الوطنية. وبينما تتمثل المهمة الأساسية للجمعيات الأعضاء في تقديم خدمات صحية شاملة، يُقرّ الاتحاد بأن النتائج الصحية مترابطة ارتباطًا وثيقًا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية. ويواجه النساء والشباب في السودان وموريتانيا وتونس بطالة مستمرة، ودخلًا غير مستقر، ومعايير جنسانية مُقيِّدة تُقوِّض قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الصحية. وفي المقابل، تُعيق التحديات الصحية، مثل الحمل غير المخطط له، واعتلال صحة الأم، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية، مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

لذا، يُعدّ دمج التمكين الاقتصادي مع الخدمات الصحية ضرورةً لتحقيق العدالة، ونهجاً استراتيجياً لزيادة الاستفادة من الخدمات وتحسين سبل العيش عموماً. وتُشكّل عملية المسح الحالية جزءاً من مبادرة التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي أطلقتها المكتب الإقليمي للعالم العربي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة AWRO، والتي تسعى إلى دعم النساء والشباب المستفيدين من خدمات منظمات الرعاية الصحية الأولية لإنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، لا سيما في مجال الحرف اليدوية التقليدية، والتصنيع الزراعي، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الملائمة ثقافياً

1.2 أهداف عملية المسح

تماشياً مع التزام الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تقييم احتياجات وقدرات وفرص النساء والشباب الذين يحصلون على الخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في كل من السودان وموريتانيا وتونس فيما يتعلق بالحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل الأهداف المحددة فيما يلي:

1. **تحليل السياق الاجتماعي والاقتصادي** للنساء والشباب في كل بلد، وتلخيص وضعهم فيما يتعلق بمشاركتهم في سوق العمل، وتعليمهم، وصحتهم. ويوفر ذالك خلفيةً لفهم مبادرات التمكين الاقتصادي.

2. **تحديد المهارات والاهتمامات والموارد المتاحة** المتعلقة بالحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة بين المستفيدين من برامج التمويل المشترك وفي مجتمعاتهم. ويشمل ذلك تحديد الحرف التقليدية والمنتجات الزراعية وقطاعات الخدمات والفرص الرقمية الجديدة.

3. **تحديد العوائق والتحديات** التي تعيق تطوير الحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة، بما في ذلك القيود المالية، والفجوات التقنية والتسويقية، والأعراف الاجتماعية، والعقبات المتعلقة بالسياسات.

4. **دراسة النماذج الناجحة والمبادرات الجارية** التي تربط الخدمات الصحية بالتمكين الاقتصادي، بالاستناد إلى أمثلة من البلدان الثلاثة ومن التجارب الإقليمية ذات الصلة.

5. **صياغة توصيات** للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والجمعيات الطبية الوطنية، والجهات الحكومية المعنية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات ذات الصلة، فضلاً عن صانعي السياسات، لتعزيز برامج التمكين الصحي والاقتصادي المتكاملة التي تستجيب لاحتياجات الجنسين والشباب والتي تعزز سبل العيش المستدامة.

1.3 هيكل التقرير

ينقسم التقرير إلى تسعة أقسام رئيسية. بعد هذه المقدمة، يصف **القسم الثاني** المنهجية المستخدمة في عملية المسح، والتي تجمع بين مراجعة الوثائق، والمشاورات النوعية، والبحوث الثانوية. يقدم **القسم الثالث** لمحات خاصة بكل من تونس وموريتانيا والسودان، مسلطًا الضوء على المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والصحية، فضلًا عن البيئة السياسية والمؤسسية للحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة. يقيم **القسم الرابع** المهارات والموارد والإمكانات المتاحة للنساء والشباب في كل بلد فيما يتعلق بأنشطة الحرف اليدوية والمشاريع متناهية الصغر. يحلل **القسم الخامس** العوائق والتحديات التي تحد من مشاركتهم في الحياة الاقتصادية. يعرض **القسم السادس** الفرص وقصص النجاح من داخل البلدان الثلاثة ومن سياقات مماثلة في المنطقة. يتناول **القسم السابع** نماذج تدمج الخدمات الصحية مع التمكين الاقتصادي، ويناقش كيف يمكن لهذا الدمج أن يفيد كلًا من النتائج الصحية وسبل العيش. يلخص **القسم الثامن** توصيات السياسات والبرامج للمكتب الإقليمي للعالم العربي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وشركائه.

2 المنهجية

2.1 نظرة عامة

تستخدم هذه الدراسة منهجًا متعدد التخصصات يجمع بين البيانات النوعية والكمية لرصد تجارب النساء والشباب العاملين في الحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة . وقد استرشدت المنهجية بمخطط كفاءات المشاريع الاجتماعية الصادر عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومنهجية الأسئلة الإرشادية للاستشارات المجتمعية، واجتماعات أصحاب المصلحة. وتتألف الدراسة من خمسة مكونات رئيسية:

(1) مراجعة تقارير المشاريع والدراسات القطرية، (2) مقابلات مع موظفي المكتب الإقليمي للعالم العربي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ومسؤولي الإدارة، (3) الاستشارات المجتمعية ورسم خرائط الكفاءات، (4) بحث ثانوي حول أسواق العمل وتنمية المشاريع الصغيرة، (5) تحليل وتوليف البيانات عبر البلدان. ومن خلال التثليث بين مصادر البيانات هذه، تهدف الدراسة إلى تقديم صورة شاملة للفرص والتحديات التي تواجه الفئات المستهدفة.

2.2 مراجعة الوثائق

شملت مراجعة الوثائق عدة فئات من المصادر:

- **تقارير إنجاز المشاريع والأنشطة.** قدّم " تقرير الأنشطة" للفترة الممتدة من يونيو إلى سبتمبر 2025 معلومات كمية ونوعية مفصلة حول الدورات التدريبية والمشاركين والنتائج في البلدان الثلاثة. فعلى سبيل المثال، وثّق التقرير حضور أكثر من **300** مشارك (معظمهم من النساء والشباب) في موريتانيا دورات تدريبية في مجال ريادة الأعمال والحرف اليدوية، مما مكّنهم من بدء مشاريع صغيرة والانضمام إلى التعاونيات. وفي السودان، أشار التقرير إلى تدريب 40 من مقدمي الخدمات الصحية(34 امرأة و6 رجال) على دمج التمكين الاقتصادي في خدمات الصحة الإنجابية، كما وصلت الدورات المجتمعية إلى **180** مشاركًا.

- **تقارير المشاورات الخاصة بكل بلد.** لخص تقرير المشاورات في تونس مناقشات المجموعات النسائية التي وقع تركيزها في كل من تطاوين وتونس الكبرى ، وكشف أن الشابات المتعلمات يواجهن معدلات بطالة مرتفعة (20% على المستوى الوطني وأكثر من 45% في بعض المناطق الداخلية) على الرغم من ارتفاع معدلات محو الأمية لديهن ومشاركتهن في التعليم الجامعي. كما سلط التقرير الضوء على اهتمام المشاركات بالحرف اليدوية، والتصنيع الزراعي، وفنون التجميل، والتسويق الرقمي كسبل للعمل الحر، وأكد على الحاجة إلى القروض الصغيرة والتوجيه.

[2] المصادر: [1] [2] [5] [7] [8] [9]

- **تقارير سردية من موريتانيا والسودان**. جمعت أربع حلقات نقاش في موريتانيا 80 مشاركًا (60% نساء و40% شباب) لتحديد التحديات الصحية والمعيشية، واقتراح مناهج متكاملة تربط الخدمات الصحية بتوليد الدخل. وأشار التقرير الموحد للمشاريع الاجتماعية إلى أن الجمعية الموريتانية للنهوض بالأسرة تدير مشروعًا لإعادة توريد وسائل منع الحمل، حقق هامش ربح بنسبة 20%. أما تقرير السودان، فقد وصف السياق الاجتماعي والاقتصادي لولايات الخرطوم والجزيرة ونهر النيل، وأكد على إمكانات المشاريع الصغيرة في مجال الحرف اليدوية والتجارة الصغيرة لدعم النساء النازحات بسبب النزاع.

- **الأدبيات الإقليمية والدولية** وتشمل المصادر الإضافية "تقرير رسم الخرائط الموحد - المشاريع الاجتماعية"، الذي لخص الفرص والعوائق وأفضل الممارسات في جميع أنحاء المنطقة العربية؛ والدليل العملي "رسم خرائط السوق المراعية للنوع الاجتماعي للمشاريع متناهية الصغرى" الصادر عن مجموعة العمل المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي يؤكد على ضرورة تجزئة السوق وتحديد حجمه في التمويل الصغير المراعي للنوع الاجتماعي؛ ومقالات عن سوق العمل والمشاريع الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة، وبرامج الجهات المانحة والأدبيات الأكاديمية. وتروي هذه الأدبيات، على سبيل المثال، قصة تأثير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)اليونيدو(وكيف شكّل مشروع تونس الإبداعية تعاونية تضم 60 امرأة من صانعات الفخار تمنكنا بفضلها من تضاعف دخلهن خمس مرات، وهي الآن تدعم 150 أسرة. وقدّم مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان الأدوات والبذور لأكثر من 3000 مزارعة، ودرب 1000 امرأة على زراعة الحدائق المنزلية، ودعم 500 امرأة للانضمام إلى جمعيات الادخار التعاونية، مما ساهم في تحسين سبل عيشهن وتغذيتهن. وتُسهم هذه المراجع الخارجية في وضع نتائج المشروع في سياقها، وتقدم دروساً قابلة للتطبيق في مجالات أخرى.

توزيع الأنشطة التعاونية

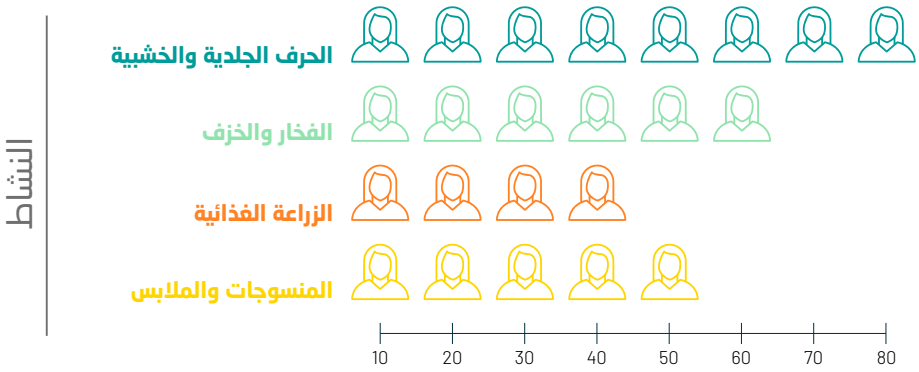

عدد المشاركات من النساء

2.3 المشاورات المجتمعية وتحديد الكفاءات[3]

في كل بلد مشارك، أجرت **الجمعيات الأعضاء** في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مشاورات مجتمعية ودراسات لتحديد الكفاءات وتقييم تطلعات النساء والشباب واحتياجاتهم وقدراتهم. واستندت هذه الأنشطة إلى الخبرة المؤسسية لكل جمعية في تقديم الخدمات الصحية والمشاركة المجتمعية. وتنوعت المنهجيات باختلاف السياق، ولكنها شملت عمومًا **مناقشات مجموعات التركيز ، ومقابلات شبه منظمة** ، ورسم خرائط تشاركية للموارد المحلية وفرص كسب العيش. وجرى استقطاب المشاركين من خلال عيادات الجمعيات الأعضاء، وقادة المجتمع، وشبكات الشباب، مما يضمن تمثيلًا متوازنًا من حيث العمر، والمستوى التعليمي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتنوع الجغرافي.

[3] المصادر: [8] [9]

موريتانيا:
الجمعية الموريتانية لتنظيم الأسرة (AMPF)

الجمعية الموريتانية لتنظيم الأسرة تأسست عام **1988** ، هي منظمة وطنية غير حكومية وعضو كامل العضوية في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) . وتتمثل رسالة الجمعية في تعزيز الصحة والرفاه، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب والفئات المهمشة. على مدى العقود الثلاثة الماضية، ساهمت الجمعية في أجندة الصحة الوطنية من خلال توفير خدمات صحية عالية الجودة، وحملات التوعية، والدعوة إلى المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي. وتعمل الجمعية من خلال مراكز تقديم خدمات ثابتة ومتنقلة في جميع أنحاء موريتانيا، لتصل إلى مجتمعات متنوعة غالباً ما يصعب الوصول إليها.

في إطار هذه المبادرة، نظمت الجمعية الموريتانية لتنظيم الأسرة **أربع جلسات نقاش جماعية** ضمت **80 مشاركًا** (حوالي 48 امرأة و32 شابًا). وتناولت المناقشات مواضيع رئيسية، من بينها تحديات صحة الأم والطفل، وتصورات الخدمات الصحية، ومعوقات الوصول إليها، وأنواع المهارات التي يرغب المشاركون في تطويرها، مثل الحرف اليدوية، والتصنيع الزراعي، وإدارة المشاريع الصغيرة. كما بحثت المشاورات أيضًا في المناهج المحتملة لدمج أنشطة الصحة وسبل العيش. وفي وقت لاحق، واستضافت الجمعية الموريتانية لتنظيم الأسرة دورات تدريبية استفاد منها أكثر من **300 مشارك**، قدمت لهم تدريبًا عمليًا في ريادة الأعمال، وتقنيات الإنتاج، والحرف اليدوية.

السودان:
الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة (SFPA)

الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة تأسست عام **1965**، وهي واحدة من أقدم منظمات المجتمع المدني في السودان العاملة في مجال الصحة ورفاهية الأسرة. وبصفتها عضواً فاعلاً في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، تتمتع الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة بتاريخ طويل في تقديم الخدمات الصحية المجتمعية، وتنفيذ مبادرات المناصرة، وتعزيز تمكين المرأة ومشاركة الشباب. وتعمل الجمعية من خلال شبكة وطنية من العيادات وفرق التوعية، ملتزمةً بتقديم الخدمات الأساسية حتى في السياقات الإنسانية وما بعد النزاعات.

في إطار هذا المشروع، عقدت **الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة** **دورتين تدريبيتين**، مدة كل منهما ثلاثة أيام، استهدفتا 40 **من مقدمي الخدمات** (34 امرأة و6 رجال). هدفت هاتان الدورتان إلى بناء قدرات العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية لدمج عناصر التمكين الاقتصادي في برامج التوعية الصحية المجتمعية. شمل التدريب تقييم الاحتياجات، وتحديد المشاريع الصغيرة القابلة للتطبيق، وتقديم إرشادات حول كيفية الحصول على التمويل وفرص التسويق. بالتوازي مع ذلك، عُقدت **ست جلسات مجتمعية**، شارك فيها **180 مستفيدًا**، غالبيتهم من النساء والشباب. ويسّرت هذه الجلسات مناقشات حول العلاقة بين الاستقلال الاقتصادي والنتائج الصحية، وتضمنت عناصر حول التثقيف الصحي وتنمية المهارات الحياتية.

تونس:
الجمعية التونسية للصحة الإنجابية (ATSR)

الجمعية التونسية للصحة الإنجابية تأسست عام **1968**، وهي تعمل كجمعية وطنية عضو في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وقد لعبت الجمعية دورًا محوريًا في تعزيز الصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب في تونس لأكثر من خمسة عقود. وتعمل الجمعية من خلال شبكة من العيادات وبرامج التوعية في جميع أنحاء البلاد، حيث تقدم خدمات وقائية وعلاجية وتثقيفية. كما تُعرف الجمعية بجهودها في مجال المناصرة السياسية ومساهماتها في الحوار الوطني حول حقوق المرأة والتنمية المجتمعية والاندماج الاجتماعي.

في إطار هذه المبادرة، نظمت الجمعية التونسية للصحة الإنجابية جلسات استشارية في كل من **تطاوين ومنطقة تونس الكبرى**، بمشاركة الشابات والنساء الأكثر عرضة للخطر ممن يستفدن من خدماتها. استخدمت ورش العمل تقنيات رسم الخرائط التشاركية لتحديد الكفاءات المتاحة في الحرف اليدوية (مثل الخياطة والتطريز)، والتصنيع الزراعي (مثل المربى والمحفوظات المنزلية) ومستحضرات التجميل (مثل تصفيف الشعر ومستحضرات التجميل) والتسويق الرقمي والزراعة الحضرية (مثل تربية الدواجن والقواقع). كما ناقشت المشاركات العوائق الهيكلية، مثل نقص مراكز التدريب المحلية، وارتفاع تكاليف بدء المشاريع، ومحدودية الوصول إلى الأسواق. وأكدت الجلسات الاستشارية على وجود طلب قوي على برامج متكاملة تجمع بين الحصول على الخدمات الصحية والتسهيلات التمويلية، والتوجيه في مجال الأعمال، والتدريب المهني.

2.4 تحليل البيانات وتجميعها

تم استخراج البيانات من الوثائق والمشاورات (انظر المرفقات) وتنظيمها في مصفوفات . وتم تجميع المعلومات الكمية المتعلقة بالمشاركين، والتوزيع الجنساني، وأنواع التدريب، لإنتاج إحصاءات وصفية ورسوم بيانية . كما تم ترميز البيانات النوعية من مجموعات النقاش المركزة والمقابلات لتحديد المواضيع المتكررة (مثل أنواع الحرف ومعوقات الأعمال واحتياجات الدعم). ثم وُضعت جداول مقارنة بين الدول لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في الفرص والمعوقات وسياقات السياسات. كما أدمج التحليل نتائج البحوث الخارجية للتحقق من صحة البيانات المحلية واقتراح نماذج قابلة للتطبيق على نطاق واسع. وتشمل قيود المنهجية الاعتماد على التقارير المتاحة (التي قد تغفل بعض التفاصيل) والسياق السياسي المتغير (خاصة في السودان) الذي قد يؤثر على تنفيذ التوصيات.

2.5 الأطر النظرية والمبادئ التوجيهية[4]

استند تفسير النتائج وتصميم التوصيات بشكل أساسي إلى **الأطر النظرية والبرنامجية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة**، والتي تضع **الصحة** في صميم تمكين الشباب والعدالة الاجتماعية. وترتكز هذه الأطر على نهج قائم على الحقوق ومتمحور حول المستفيد، يدمج الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي.

ويكمن جوهر هذا النهج في **إطار عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة القائم على الحقوق وتقديم الخدمات المتكاملة (ISD)** ، والذي يضع **الصحة الإنجابية** كحق من حقوق الإنسان وأساس للتمكين.

إضافةً إلى ذلك، توفر **الحزمة المتكاملة للخدمات الأساسية** نموذجًا شاملًا يجمع بين تقديم الخدمات الصحية والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والإرشاد، والتعليم، وفرص كسب العيش.

[4] المصادر: [8] [9] [10]

ومن خلال تلبية الاحتياجات المتعددة والمتداخلة للشباب، ولا سيما الفتيات المراهقات والشابات، تدعم هذه الحزمة رفاههم العام وقدرتهم على اتخاذ القرارات. كما يُفعّل هذا النهج المتكامل **نظرية التغيير الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (2028-2023)**، والتي تُحدد الاستقلالية الجسدية والعمل الشعبي كمحركين أساسيين للمساواة بين الجنسين والصحة والعدالة الاجتماعية.

وتماشياً مع هذه المبادئ، يضمن نهج الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة **المتمحور حول الشباب (YCA)** تصميم البرامج ليس فقط للشباب، بل معهم ومن خلالهم . ويشجع هذا النهج مشاركة الشباب الفعّالة في جميع مراحل تصميم البرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها، مما يعزز القيادة والمساءلة والاستدامة. كما يُترجم **نموذج كفاءة المشاريع الاجتماعية** هذه القيم إلى واقع ملموس من خلال تطوير مهارات حل المشكلات وريادة الأعمال وتعبئة الموارد والتسويق والإدارة المالية لدى كل من مقدمي الخدمات والمستفيدين. ويعزز هذا النموذج الملكية المحلية والاستدامة، ويربط الصحة بالتمكين الاقتصادي.

ولإثراء أطر عمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، تم أيضًا تطبيق نظريتين متكاملتين. يعزز إطار عمل **التنمية الإيجابية للشباب** فلسفة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة التي تتمحور حول الشباب، وذلك بالتركيز على بناء نقاط قوتهم؛ كالكفاءة والثقة والتواصل والشخصية والاهتمام بالآخرين، بدلاً من التركيز على نقاط ضعفهم. ويتوسع **إطار بناء الأصول** في هذا المفهوم بتحديد ستة أنواع من رأس المال الأساسي للتمكين: المالي، والبشري، والاجتماعي، والمادي، والمعياري (المعايير الاجتماعية)، والمؤسسي. وتتوافق هذه المناهج المتكاملة مع رؤية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة المتكاملة والقائمة على الحقوق، مؤكدةً أن التمكين يتطلب الوصول ليس فقط إلى الخدمات، بل أيضاً إلى المهارات والشبكات والمعايير الداعمة والسياسات المحفزة.

من خلال دمج مناهج الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة القائمة على الحقوق والمتكاملة والتي تركز على الشباب مع الأطر القائمة مع الأطر القائمة على الأصول والتنموية، تقترح الدراسة تدخلات شاملة ومراعية للسياق تعمل على تعزيز **الصحة والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي المستدام**.

3. نبذة عن البلدان

3.1 تونس: مفارقة التعليم والبطالة

انطلاقاً من أطر الحقوق وبناء الأصول الموضحة أعلاه، يتناول التحليل القطري كيفية تأثير العوامل الهيكلية والاجتماعية على التمكين الاقتصادي للشباب والنساء في تونس. ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرزته تونس في مجالي الصحة والتعليم، إلا أن هذه المكاسب لم تُترجم بعد إلى نتائج اقتصادية شاملة.

وكما ورد في تقرير المشاورات حول تونس (انظر الملاحق)، لطالما اعتُبرت تونس رائدة إقليمياً في مجال حقوق المرأة والتعليم. إذ تبلغ نسبة إلمام الشابات بالقراءة والكتابة **91%**، ويشكلن نحو **60%** من طلاب الجامعات. ومع ذلك، لم تُترجم هذه الإنجازات إلى مشاركة متناسبة في سوق العمل. ففي مناطق داخلية مثل تطاوين ، تتجاوز نسبة البطالة بين الخريجات **45%**، مما يعكس التفاوتات الإقليمية وعدم التوافق بين التعليم والوظائف المتاحة. وتبلغ نسبة بطالة الشباب عموماً **33.8%**، وتتأثر بها بشكل خاص خريجات الجامعات. وعلى الرغم من المؤشرات القوية لرأس المال البشري، فإن البنية الاقتصادية في تونس لا توفر سوى مسارات محدودة للشباب، ولا سيما النساء، لتحويل التعليم إلى سبل عيش مستدامة. ولا يزال الاقتصاد متركزاً بشكل كبير في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهما قطاعان لا يوفران سوى فرص ضئيلة للابتكار أو الارتقاء الاجتماعي. وفي هذا السياق، برزت ريادة الأعمال كأولوية وطنية ومحرك محتمل لإدماج الشباب.

91%
تتمتع الشابات بمستوى عالٍ من المعرفة بالقراءة والكتابة

60%
من طلاب الجامعات

45%
خريجات من جامعة تطاوين

33,8%
بطالة الشباب في تطاوين

[5]Sources: [1] [2] [8] [9]

وبهدف تحفيز الابتكار وخلق فرص العمل، أصدرت الحكومة **قانون الشركات الناشئة**، وهو سياسة رائدة تهدف إلى تهيئة بيئة داعمة لرواد الأعمال من خلال الإعفاءات الضريبية، وتوفير العملات الأجنبية، وتسهيل الإجراءات الإدارية. ومع ذلك، لا تزال فوائد هذا الإطار غير موزعة بالتساوي. فما زال الحصول على التمويل يمثل عائقًا رئيسيًا، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب خارج العاصمة. وتعمل العديد من المشاريع الصغيرة بشكل غير رسمي، وتواجه صعوبة في التوسع بسبب محدودية الضمانات، ونقص المعرفة المالية، وضعف الروابط مع الأسواق الرسمية.

وتعد مؤسسات التمويل الأصغر مثل **إندا إنتر-عربي** و **تيسير** من أبرز مزودي خدمات التمويل الصغير؛ وتستهدف البرامج الحكومية مثل **رائدات** تستهدف برامج دعم رائدات الأعمال النساء، إلا أنها لا تصل إلا إلى جزء ضئيل من المستفيدات المحتملات. ولا تزال الأعراف الاجتماعية تقيد حركة المرأة، وغالبًا ما توجه توقعات المجتمع النساء نحو أنشطة معينة (مثل الحرف اليدوية المنزلية) بينما تثنيهن عن المشاركة في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال. وقد أبرزت عملية المسح سياقين فرعيين مختلفين:

- **تطاوين** (الجنوب) - محافظة معزولة تعتمد في معيشتها على الزراعة وتربية الماشية وبعض الأنشطة الحرفية. وقد أفاد المشاركون بأن المسافات إلى المراكز الصحية طويلة، وأن الأعراف المحافظة سائدة، وأن التنوع الاقتصادي معدوم. الحرف اليدوية مثل النسيج والجلود والفخار هي حرف تقليدية، لكنها لا تحظى بتسويق جيد. الطلب على الخدمات المتكاملة مرتفع، ويقترح المشاركون إنشاء وحدات صحية متنقلة مقترنة بتدريب على الحرف اليدوية وتقديم قروض صغيرة.

لطالما اعتُبرت تونس رائدة إقليمياً في مجال حقوق المرأة والتعليم

- **تونس الكبرى** (منطقة حضرية) - محافظة معزولة تعتمد في معيشتها على الزراعة وتربية الماشية وبعض الأنشطة الحرفية. وقد أفاد المشاركون بأن المسافات إلى المراكز الصحية طويلة، وأن الأعراف المحافظة سائدة، وأن التنوع الاقتصادي معدوم. الحرف اليدوية مثل النسيج والجلود والفخار هي حرف تقليدية، لكنها لا تحظى بتسويق جيد. الطلب على الخدمات المتكاملة مرتفع، ويقترح المشاركون إنشاء وحدات صحية متنقلة مقترنة بتدريب على الحرف اليدوية وتقديم قروض صغيرة.

بشكل عام، ينظر المشاركون إلى **الحرف اليدوية، والتصنيع الزراعي، والفنون، والتسويق الرقمي** كمشاريع صغيرة مجدية قادرة على توليد دخل مع مراعاة المسؤوليات الاجتماعية والأسرية. ومع ذلك، فإن غياب البرامج المتكاملة التي تجمع بين الصحة والتمويل ومهارات الأعمال يعني أن الكثيرين ما زالوا عالقين في أنشطة غير رسمية ذات إنتاجية منخفضة.

تُوفّر المؤشرات الاقتصادية الكلية والصحية في تونس سياقًا أساسيًا لفهم مسار التنمية في البلاد . ووفقًا لبيانات البنك الدولي، ارتفع **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الجاري) من حوالي 3708 دولارات أمريكية في عام 2022 إلى 3950 دولارًا أمريكيًا في عام 2023، ومن المتوقع أن يصل إلى 4350 دولارًا أمريكيًا في عام 2024**. ويأتي هذا النمو المتواضع في أعقاب ركود اقتصادي ناجم عن جائحة كورونا، ولكنه لم يُسفر بعد عن توفير فرص عمل واسعة النطاق. ولا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة عند **26.8%** في عام 2023 ، كما أن معدل بطالة النساء **(22.2%)** لا يزال أعلى من معدل بطالة الرجال **(13.8%)**. وانخفض معدل وفيات الأمهات انخفاضًا طفيفًا إلى 36 **حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2023**. في الوقت نفسه، تفتخر تونس بواحدة من أعلى معدلات انتشار وسائل منع الحمل الحديثة في المنطقة، حيث استخدمت **48.4%** من النساء المتزوجات وسائل منع الحمل الحديثة في عام 2023. وتشير هذه الأرقام إلى أنه في حين أن نتائج الصحة الإنجابية لا تزال قوية نسبياً، فإن الحواجز الهيكلية المستمرة لا تزال تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة.

في هذا السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع، تبرز قطاعات الحرف اليدوية والمشاريع الاجتماعية كمساحات واعدة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. فهي توفر سبلًا عملية لتوسيع نطاق المشاركة الاقتصادية للمرأة رغم التحديات المذكورة آنفًا. فعلى سبيل المثال، نجحت مبادرة **"تونس الإبداعية"** في تأسيس تعاونية تضم 60 امرأة تعمل في صناعة الفخار، حيث تضاعفت دخولهن خمس مرات. يوضح هذا المثال كيف يمكن للاستثمار الموجه في التدريب على التصميم، وتوفير المعدات، وتيسير الوصول إلى الأسواق أن يحسن بشكل كبير من سبل عيش الحرفيات. وتحمل مناهج مماثلة إمكانات واعدة لحرف أخرى كالنسيج والجلود. وبينما يتجاوز استعراض جميع المبادرات نطاق هذا التقرير، تشير الأدلة المتاحة إلى أن التدخلات الفعالة تشترك في عدة عناصر أساسية كالتطوير المستمر للمهارات، وتوفير التمويل، والتواصل مع المصممين وأسواق السياحة، ودعم التنظيم الجماعي . وانطلاقًا من هذه الدروس، توصي الدراسة بأن تعمل البرامج المستقبلية في تونس على تعزيز الهياكل التعاونية وآليات الحضانة لتحويل الحرف اليدوية التقليدية إلى منتجات تنافسية جاهزة للتسويق، وبالتالي ترجمة الإمكانات الاجتماعية إلى إدماج اقتصادي ملموس.

26,8%

بطالة النساء

13,8%

بطالة الرجال

26.8%

مشاركة المرأة
في القوى العاملة

3.2 موريتانيا: إمكانات الحرف اليدوية والسياحة البيئية[6]

يُعدّ سكان موريتانيا أصغر سناً من سكان تونس؛ إذ يبلغ عدد من هم دون سن الرابعة والعشرين نحو **29%** ، ويشكل الشباب **43%** من السكان في سن العمل. وقد أحرزت البلاد تقدماً في خفض وفيات الأمهات والأطفال، إلا أن التفاوتات بين الريف والحضر لا تزال قائمة. وتُعدّ البنية التحتية الصحية محدودة خارج نواكشوط، وتعتمد العديد من المجتمعات على جهود التوعية التي تبذلها **الجمعية الموريتانية للنهوض بالأسرة**. الفرص الاقتصادية محدودة بسبب صغر حجم القطاع الرسمي والاعتماد الكبير على الصناعات الاستخراجية.

تُشكّل الحرف التقليدية جزءًا أساسيًا من الثقافة الموريتانية. تُنتج النساء الحصير المنسوج، والمنتجات الجلدية، والمجوهرات المصنوعة من الخرز، والفضيات، والحليّ الزخرفية. وتُمارس المجتمعات الساحلية تجفيف الأسماك وتجهيزها، بينما تُمارس المجتمعات الداخلية النسيج وصناعة الفخار . وقد أطلقت الجمعية الموريتانية للنهوض بالأسرة مشروعًا اجتماعيًا رائدًا لبيع وسائل منع الحمل والأدوية حقق **هامش ربح بلغ 20%** ، مما يُثبت إمكانية استدامة الأعمال التجارية المتعلقة بالصحة. كما تُبرز المبادرات الخارجية إمكانات الحرف اليدوية: فقد درّب مشروع للسياحة البيئية، مدعوم من الإطار المتكامل المُعزز، **190 امرأة** على إنتاج الحرف اليدوية، و**70 امرأة** على السياحة المستدامة، ودعم 200 **تعاونية تُديرها النساء. واستقطبت مسابقة "رائدات 2025"** التي أُقيمت في موريتانيا أكثر من **300** مُتقدمة، واختارت 10 **متأهلات للتصفيات النهائية، وتُوّجت بها مجموعة "هرفة"** النسائية التي تُنتج منتجات من الراتنج والفخار مستوحاة من الثقافة المحلية

الحرف التقليدية

سجاد منسوج
منتجات جلدية
مجوهرات خرزية
مشغولات فضية
حلي زخرفية

[6] المصادر: [3] [4] [8] [9]

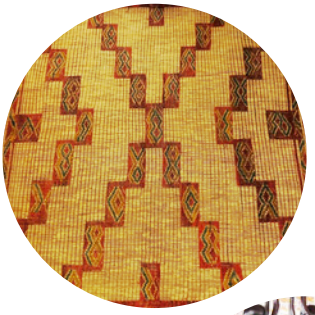

رغم أن شريحة الشباب في موريتانيا تُشكل عائدًا ديموغرافيًا هامًا، إلا أن مؤشرات الاقتصاد الكلي تُبرز هشاشة سُبل العيش. ويُؤشير تقرير البنك الدولي إلى أن **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** ارتفع من **1960 دولارًا أمريكيًا في عام 2022** إلى **2120 دولارًا أمريكيًا في عام 2023**، ومن المتوقع أن يستقر عند حوالي **2083 دولارًا أمريكيًا في عام 2024**، ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ثابتة عند حوالي **26%**، مما يُشير إلى أن النمو الاقتصادي لم يُترجم إلى فرص عمل واسعة النطاق للنساء. ولا تزال وفيات الأمهات مرتفعة بشكل غير مقبول - حوالي **431** حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2019 و **461 حالة وفاة** في عام- 2018 كما أن الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة محدود، حيث لم تستخدم سوى **12.8%** من النساء المتزوجات الوسائل الحديثة في عام 2021 و **15.6%** في عام 2015. و تُسلط هذه المؤشرات الضوء على ضرورة الجمع بين التمكين الاقتصادي وتحسين الخدمات الصحية والحقوق.

إلى جانب البرامج البارزة المذكورة آنفًا، تتمتع موريتانيا بنظام بيئي حرفي نابض بالحياة متجذر في تراث الصحراء. وتواصل الحرفيات إنتاج **الحصير المنسوج والمنتجات الجلدية والفخارية**، وينظمن أنفسهن في تعاونيات. ومن الأمثلة على ذلك تعاونية **"أنتيكيتي جاديس"** في نواكشوط، التي تعمل منذ عقود في معالجة وبيع المنتجات الجلدية والخشبية. وفي إطار مشروع "باكاو" الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي تنفذه منظمة "كوبي" و"إس أو إس ساحل"، تلقت تسع تعاونيات نسائية، من بينها "أنتيكيتي جاديس"، تدريبًا في إدارة التعاونيات والمحاسبة، ووُفرت لها ماكينات خياطة عالية الأداء. ووفقًا للمشروع نفسه، يعيش **31%** من سكان موريتانيا تحت خط الفقر، و **16.6%** تحت خط الفقر المدقع، ويعاني قطاع الصناعات الجلدية من نقص الاستثمار وصعوبة الحصول على التمويل. وتؤكد هذه الإحصاءات على أهمية الدخل القائم على الحرف اليدوية لبقاء الأسر، وضرورة توسيع نطاق الدعم ليشمل مناطق خارج المراكز الحضرية.

على الرغم من هذه النجاحات، كشفت المشاورات الأربع عن وجود عوائق كبيرة. فقد أشار المشاركون في المجموعات النقاشية الأربعة (60% نساء، 40% شباب) إلى عدم كفاية البنية التحتية الصحية، وارتفاع تكاليف الرعاية، ومحدودية التعليم، والأعراف الاجتماعية والثقافية التي تحد من الأنشطة الاقتصادية للمرأة. وشددوا على الحاجة إلى التدريب في الحرف اليدوية، والتصنيع الزراعي، وريادة الأعمال، بالإضافة إلى التمويل الأصغر، وتيسير الوصول إلى الأسواق. واقترح المشاركون مناهج متكاملة، مثل دمج الخدمات الصحية مع ورش عمل في الزراعة والحرف اليدوية والمهارات الرقمية، كما اقترحوا تشكيل تعاونيات لتبادل الموارد والتفاوض على أسعار أفضل للمدخلات والمنتجات.

31%

يعيش جزء من سكان موريتانيا تحت خط الفقر.

16,6%

يعيش جزء من سكان موريتانيا تحت خط الفقر المدقع.

3.3 السودان : ريادة الأعمال في ظل عدم الاستقرار[7]

تأثر السياق الاجتماعي والاقتصادي في السودان بشدة جراء عدم الاستقرار السياسي والصراع والأزمة الاقتصادية. وقد نزح جزء كبير من السكان داخلياً، وتضررت البنية التحتية بشدة. وتواجه النساء، على وجه الخصوص، صعوبات بالغة: إذ يشير تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن **84% من النساء السودانيات** يعانين من انعدام الأمن الغذائي ويفتقرن إلى التغذية الكافية. وفي الوقت نفسه، لا يزال سوق العمل يهيمن عليه الرجال بشكل كبير، حيث لا تتجاوز نسبة الشركات التي تشغل فيها امرأة منصباً إدارياً رفيعاً **3%**، بينما تبلغ نسبة الشركات التي تضم نساءً بين المالكين الرئيسيين **8%**. وقد ارتفعت الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات بشكل كبير، لتصل إلى **30%**، في حين لا تزال اللوائح التنظيمية معقدة. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، برزت ريادة الأعمال كآلية أساسية للبقاء بالنسبة للنساء والشباب، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات النزوح أو الأحياء العشوائية، والذين يعتمدون على المشاريع الصغيرة لتلبية احتياجاتهم اليومية وإعالة أسرهم.

وتنعكس هذه الديناميكيات بشكلٍ أكبر في مؤشرات الاقتصاد الكلي والصحة في السودان، مما يُظهر عمق الأزمة. فقد انخفض **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1046 دولارًا أمريكيًا في عام 2022 إلى 797 دولارًا أمريكيًا في عام 2023** ، مما يُبرز الخسائر الاقتصادية الناجمة عن النزاع. وتراجعت مشاركة المرأة في القوى العاملة من **22% في عام 2016 إلى 14.5% في عام 2022** ، بينما ظل معدل وفيات الأمهات مرتفعًا، حيث بلغ **270 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2020 و298 حالة وفاة في عام 2019** . وبلغ معدل استخدام وسائل منع الحمل الحديثة بين النساء المتزوجات **12% في عام 2014 و 8.5% فقط في عام 2010**، مما يُشير إلى استمرار الحاجة المُلحة وغير المُلبّاة لتنظيم الأسرة. وتُظهر هذه البيانات مجتمعةً التداخل بين الهشاشة الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين وسوء الأوضاع الصحية التي تُؤثر على حياة المرأة السودانية.

84% **من النساء السودانيات**

معاناة انعدام الأمن الغذائي وعدم القدرة على الحصول على التغذية الكافية

[7] المصادر: [5] [6] [7] [8] [9]

وسط الاضطرابات، تتجلى أمثلة الصمود في كل مكان. تروي مقالة في موقع **"أفريكان أرجومنتس"** كيف أطلقت نساء نازحات في السودان **مطاعم ومخابز وصالونات تجميل وأكشاكًا للعطور والبخور ومعارض فنية ومتاجر ملابس** في المخيمات والمجتمعات المضيفة؛ ولا توفر هذه المشاريع الصغيرة دخلاً فحسب، بل تُشكل أيضًا مساحات مشتركة للتعافي. وقد وزّعت **هيئة الأمم المتحدة للمرأة** وجامعة البحر الأحمر منحًا نقدية بقيمة **مليون جنيه سوداني** (حوالي 500 دولار أمريكي) على **80 امرأة**، مما مكّنهن من إعادة إطلاق مشاريعهن في إنتاج العطور والحرف اليدوية والمنتجات التراثية. وقدّم برنامج **معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)** في الدوحة تدريبًا إلكترونيًا في مجال ريادة الأعمال والمهارات الرقمية لـ **250 امرأة** وشابًا، غطّى مواضيع مثل الابتكار، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والذكاء الاصطناعي، وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين). ويصف المدونون **سوق أم درمان النسائي النابض بالحياة**، حيث تبيع رائدات الأعمال سلالًا من سعف النخيل وزبدة الفول السوداني والتوابل والعطور المصنوعة يدويًا. يتم تصوير شخصيات بارزة مثل **أواديا ساماك** و**سيلفانا ناجي** كقدوة يحتذى بها ممن يواصلون التجارة على الرغم من التضخم والصراع وتفجيرات الأسواق.

تلعب **الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة** ، وهي الجمعية الوطنية الرائدة في هذا المجال في السودان، بدور محوري في ربط الخدمات الصحية بالتمكين الاقتصادي. وكجزء من برامجها في العيادات والتوعية، أدمجت الجمعية دعم سبل العيش في أنشطتها، إدراكًا منها بأن الاستقلال المالي يعزز النتائج الصحية. ولتفعيل هذا النهج، نظمت الجمعية دورتين تدريبيتين، مدة كل منهما ثلاثة أيام، **لأربعين** من مقدمي الخدمات (34 امرأة و6 رجال) حول كيفية دمج دعم المشاريع الصغيرة في الاستشارات الصحية. وتعلم المشاركون كيفية تحديد المشاريع الصغيرة المحتملة، وتقديم المشورة للمستفيدين بشأن الوصول إلى القروض الصغيرة والأسواق، واستخدام الأساليب التشاركية لتكييف التدخلات. وقد شملت ست جلسات مجتمعية **180** امرأة وشابًا، مع التركيز على التفاعل بين الصحة الإنجابية والاستقلال المالي والثقة بالنفس. وتشير أبحاث مستقلة إلى أن برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وفرت الأدوات والبذور والتدريب لأكثر من **3000 مزارعة**، ودربت **1000 امرأة** على إنشاء حدائق منزلية، ونظمت جمعيات ادخار وإقراض لـ **500 امرأة**. وفي الوقت نفسه، يدير رواد الأعمال المحليون في مخيمات النزوح صالونات تجميل ومقاهي واستوديوهات فنية ومشاريع غذائية لدعم أسرهم والتغلب على الصدمات.

عقبات كثيرة

تواجه رائدات الأعمال السودانيات

بنية تحتية رديئة

تخفيض قيمة العملة

التقلبات السياسية

محدودية الوصول إلى التمويل

معايير جندرية تقييدية

تواجه رائدات الأعمال السودانيات عقبات عديدة، منها عدم الاستقرار السياسي، وانخفاض قيمة العملة، وضعف البنية التحتية، والمعايير الاجتماعية المقيدة، ومحدودية فرص الحصول على التمويل. كما أن ارتفاع ضريبة الأعمال بنسبة **30%**، وبيئة تنظيمية غير شفافة، تثني عن التسجيل الرسمي. وتسعى مؤسسة SFPA وشركاؤها إلى معالجة هذه العقبات من خلال ربط المستفيدات بمؤسسات التمويل الصغير، والدعوة إلى سياسات داعمة للمشاريع الصغيرة . ومع ذلك، لا يزال معظم النشاط الريادي غير رسمي وعرضة للصدمات الخارجية، مما يعكس نقاط ضعف هيكلية لا تقتصر على السودان.

ولتوضيح هذه النتائج، يقدم الرسم البياني أدناه نظرة عامة مقارنة **للمؤشرات الاقتصادية الكلية والصحية الرئيسية** في تونس وموريتانيا والسودان. ويوضح الرسم البياني الاختلافات في **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، ونسب وفيات الأمهات**، مما يؤكد اختلاف البيئات الاقتصادية الكلية التي تعمل فيها برامج المشاريع الصغيرة، وأهمية تصميم تدخلات تتناسب مع السياق المحلي.

المشاركة في التدريب حسب النوع

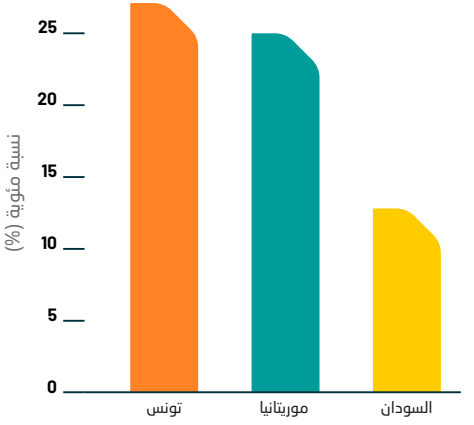

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (%)

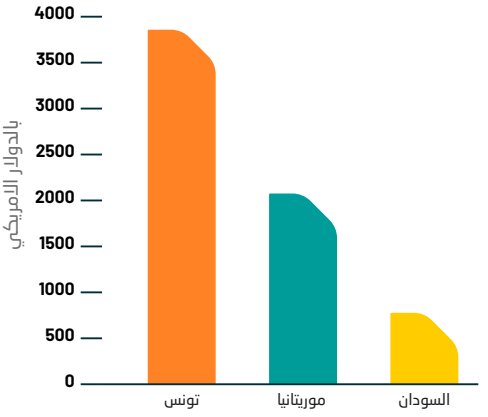

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي)

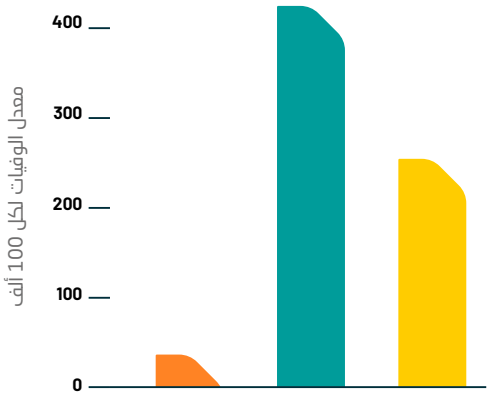

نسبة وفيات الأمهات

4 المهارات الحالية والإمكانات المتاحة في مجال حرف اليدوية والمشاريع الصغيرة

كشفت عملية تحديد الكفاءات في كل دولة عن مجموعة واسعة من المهارات والاهتمامات لدى النساء والشباب. وتُظهر هذه النتائج الأهمية الثقافية للحرف اليدوية، والبراعة التي تبديها المجتمعات المحلية في إعادة استخدام المعرفة التقليدية لتوليد الدخل.

4.1 الحرف اليدوية[8]

تونس: تمتلك العديد من النساء التونسيات **مهارات تقليدية في الخياطة والتطريز**، اكتسبنها من أفراد أسرهن أو من خلال التدريب المهني غير الرسمي. وكشفت المشاورات أن بعضهن أجرين أيضًا **تصميم الأزياء الحديثة** وإنتاج **الإكسسوارات** مثل (حقائب اليد والمجوهرات)، لكنهن يفتقرن إلى التدريب الرسمي في مراقبة الجودة، واتجاهات التصميم، والتسويق . في تطاوين، تواصل النساء إنتاج **السجاد المنسوج** والمنتجات **الجلدية**، إلا أنهن نادرًا ما يتجاوزن الأسواق المحلية بسبب محدودية وسائل النقل وقلة الوعي.

في منطقة تونس الكبرى، تتزايد أهمية دمج المهارات الحرفية مع الأدوات الرقمية: فقد أبدت الشابات اهتمامًا ببيع الحرف اليدوية عبر الإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج، لكنهن بحاجة إلى تدريب في التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية. إضافةً إلى ذلك، توجد مجموعة صغيرة ولكنها متنامية تعمل في مجال **نحت الخشب** و**صناعة الخزف**، مستلهمةً من نجاح تعاونية **"تونس الإبداعية"** حيث ضاعفت **60 امرأة من صانعات الفخار** دخلهن خمسة أضعاف.

[8] المصادر: [2] [3] [4] [8] [9]

موريتانيا: تشمل الحرف اليدوية الموريتانية التقليدية **النسيج** (حصر سعف النخيل، والبطانيات الصوفية)، و**صناعة الجلود** (الحقائب، والنعال، والأحزمة)، و**المجوهرات الفضية**، و**التطريز بالخرز**. كما تمارس المجتمعات الساحلية **تجفيف الأسماك وتدخينها**. وأبدى المشاركون في مجموعات النقاش المركزة اهتمامًا كبيرًا بإحياء مهارات الصباغة والتطريز وصناعة الفخار . وركز مشروع السياحة البيئية الذي درّب **190** امرأة على الحرف اليدوية على الإنتاج الصديق للبيئة واستخدام المواد المحلية. وعرضت مجموعة "هرفة"، المكونة من ست نساء تم اختيارهن في **مسابقة رائدات 2025**، ابتكارًا من خلال الجمع بين التصاميم التقليدية والراتنج والخرسانة لصنع **أدوات منزلية مزخرفة**. وعلى الرغم من هذه الأمثلة، لا تزال العديد من الحرف اليدوية غير مُقدَّرة حق قدرها بسبب عدم اتساق الجودة، ونقص العلامات التجارية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق.

السودان: تتمتع منطقة هانوي بتقاليد عريقة في **صناعة السلال**، و**صناعة الفخار**، و**دباغة الجلود**، و**حصاد الصمغ العربي**، و**تطريز الألحفة**. وفي مخيمات النزوح، طوّرت النساء هذه الحرف لإنتاج سلع قابلة للتسويق، مثل **الحقائب المنسوجة، والملابس المطرزة يدويًا**، ومستحضرات **التجميل التقليدية**. كما تدير رائدات الأعمال **مخابز منزلية**، و**مقاهي**، و**استوديوهات فنية**، وصالونات تجميل، مستخدمات مهاراتهن لتوليد الدخل وتوفيرالشعور بالاستقرار. وقد أكدت الدورات التدريبية التي نظمتها مؤسسة SFPA على إمكانية ربط هذه الحرف بالخدمات الصحية، على سبيل المثال من خلال بيع المنتجات الحرفية في فعاليات العيادات أو تشكيل تعاونيات تُشكل أيضًا منصات للتثقيف الصحي.

190 امرأة

تلقى المتدربون تدريباً ضمن مشروع السياحة البيئية
في مجال الحرف اليدوية مع التركيز على الإنتاج الصديق للبيئة

4.2 التصنيع الزراعي والخدمات الغذائية[9]

يُعدّ قطاع الصناعات الغذائية و المنتجات الزراعية قطاعًا واعدًا في البلدان الثلاثة، نظرًا لاعتماده على الموارد المحلية وتلبيته للاستهلاك المحلي. وقد أعربت المشاركات التونسيات عن اهتمامهن **بإنتاج الأغذية على نطاق صغير**، مثل المربى والمخللات والفواكه المجففة و**الوجبات الخفيفة**. بينما فكرت النساء الموريتانيات في **معالجة الحليب والزبادي**، و**تجفيف الأسماك**، و**إنتاج الكسكس**، في حين تدير النساء السودانيات **أكشاكًا للعصائر**، و**طحن التوابل**، وتقديم خدمات الطعام المنزلي. توفر هذه الأنشطة عوائد سريعة نسبيًا، لكنها تتطلب تدريبًا في مجال النظافة والتعبئة والتسويق والامتثال للوائح الصحية. وأكدت النساء أن أرباح الصناعات الغذائية ستساعدهن على تغطية تكاليف المواصلات إلى المراكز الصحية، وشراء الأدوية، وتأمين تغذية أفضل لأسرهن.

4.3 التجميل والخدمات[10]

تُعدّ خدمات تصفيف الشعر، ومستحضرات التجميل، وتجهيز العرائس، وغيرها من الخدمات التجميلية، من المشاريع الصغيرة الرائجة، لا سيما في المناطق الحضرية. وقد أعربت الشابات التونسيات عن رغبتهن في افتتاح **صالونات تجميل** ومراكز سبا، لكنهن أشرن إلى ارتفاع تكاليف التأسيس والحاجة إلى التدريب على التقنيات الحديثة. وفي موريتانيا، يتزايد الطلب على **فن الحناء** و**مكياج العرائس**، وهو ما يمكن توسيعه من خلال التعاونيات. أما في السودان، فتُظهر شعبية **صالونات التجميل** في مخيمات النازحين صمود رائدات الأعمال، والأهمية الاجتماعية للخدمات التجميلية في الحفاظ على الكرامة والمعنويات.

موريتانيا

[9] المصادر: [9] [10] المصادر: [9]

4.4 المهارات الرقمية والتسويقية [11]

أكد المشاركون في مشاورات تونس الكبرى على إمكانات **التسويق الرقمي** و**التجارة الإلكترونية** في بيع الحرف والخدمات. وينشط العديد من الشباب بالفعل على وسائل التواصل الاجتماعي، لكنهم يفتقرون إلى التدريب الرسمي في مجال العلامات التجارية والتصوير الفوتوغرافي والتفاعل مع العملاء عبر الإنترنت. وفي موريتانيا والسودان، لا تزال المعرفة الرقمية منخفضة، ومع ذلك يدرك رواد الأعمال أن المنصات الإلكترونية توفر وسيلة للوصول إلى مجتمعات المغتربين والعملاء الدوليين. لذا، يمكن لتطوير المهارات الرقمية أن يسد الفجوة بين الحرف التقليدية والأسواق الحديثة.

4.5 الزراعة الحضرية والقطاعات الناشئة الأخرى [12]

ظهرت الزراعة الحضرية، **كتربية الدواجن وتربية الحلزون** و**زراعة الحدائق المنزلية**، كمشاريع صغيرة بديلة في تونس. وأشار المشاركون إلى أن هذه الأنشطة لا تتطلب رأس مال ابتدائي كبير، ويمكن ممارستها بالتوازي مع الأعمال المنزلية. وفي السودان، درّبت برامج الأمم المتحدة الإنمائي النساء على إنشاء حدائق منزلية تُحسّن الأمن الغذائي وتُدرّ دخلاً. وفي موريتانيا، فكر بعض المشاركين في تربية النحل ومعالجة حليب الإبل، لكنهم أكدوا على الحاجة إلى التوجيه الفني.

تتجلى اهتمامات النساء والشباب المتباينة في البلدان الثلاثة في أنواع المشاريع الصغيرة التي يطمحون إلى إطلاقها. يقارن الرسم البياني أدناه تفضيلات الحرف اليدوية ، والتصنيع الزراعي، والمشاريع الخدمية حسب البلد، مما يوضح تنوع التطلعات الاقتصادية التي تم رصدها خلال المشاورات.

النساء والشباب

ويتجلى ذلك في أنواع المشاريع الصغيرة التي يطمحون إلى إطلاقها

[11] المصادر: [9] [12] المصادر: [5][9]

المشاريع الصغيرة المفضلة لكل دولة (تقريبًا)

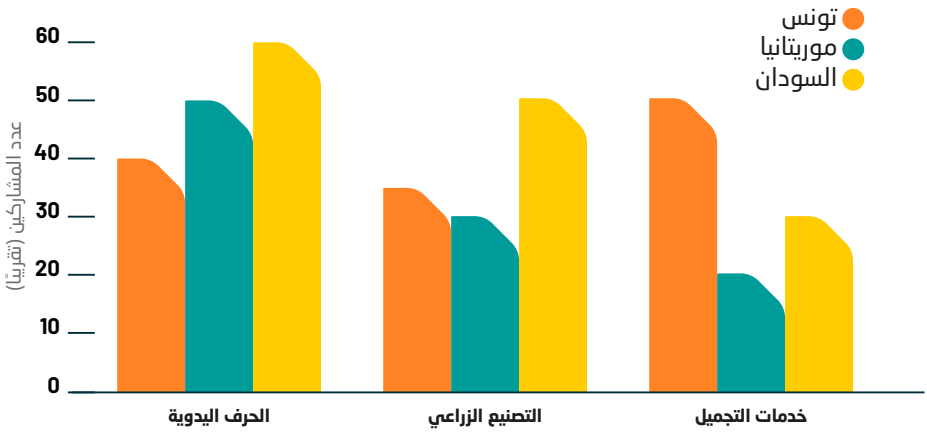

5 العوائق والتحديات

على الرغم من تنوع المهارات والتطلعات المتنوعة المذكورة أعلاه، فإن النساء والشباب في البلدان الثلاثة يواجهون مجموعة ثابتة من العوائق التي تمنعهم من تحويل مواهبهم إلى مشاريع صغيرة مستدامة.

5.1 القيود المالية[13]

يُعدّ نقص رأس المال اللازم لبدء المشاريع العائق الأكثر شيوعًا. توجد مؤسسات للتمويل الصغير في تونس(مثل إندا ، تيسير ، وبنك التضامن التونسي) ، إلا أن معايير الأهلية غالبًا ما تستبعد الشباب والنساء الذين يفتقرون إلى الضمانات أو العمل الرسمي. وأفاد المشاركون بأن أسعار الفائدة مرتفعة وجداول السداد غير مرنة. وأكدت المشاورات التونسية على الحاجة إلى **قروض صغيرة بأسعار فائدة تفضيلية** ، ومنح تأسيسية، وصناديق تمويل تأسيسية. وبالمثل، طالب المشاركون الموريتانيون **بقروض ميسرة** لشراء المواد الخام والمعدات. أما في السودان، فيتفاقم الاستبعاد المالي بسبب عدم الاستقرار السياسي، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع ضرائب الأعمال بنسبة **30%**، مما يُثني عن تسجيل الشركات رسميًا. وتعتمد رائدات الأعمال على مجموعات ادخار غير رسمية تُقدّم قروضًا صغيرة، لكنها لا تُلبّي احتياجات رأس المال الأكبر.

[13] المصادر: [9]

5.2 محدودية التدريب والدعم الفني[14]

على الرغم من امتلاك العديد من المشاركين مهارات حرفية، إلا أنهم يفتقرون إلى التدريب الرسمي في مجالات **مراقبة الجودة**، **وابتكار التصميم**، والإدارة المالية والتسويق و**المهارات الرقمية**. وقد أكد تقرير تونس على غياب مراكز التدريب المحلية وارتفاع تكلفة الدورات التدريبية. وفي موريتانيا، تتركز فرص التدريب في العاصمة، مما يحرم النساء الريفيات من الوصول إليها. ويتلقى رواد الأعمال السودانيون تدريباً متقطعاً من المنظمات غير الحكومية، إلا أن النزوح المتكرر يعيق عملية التعلم. وبدون دعم فني، تكافح المشاريع الصغيرة لتلبية معايير السوق وتوسيع نطاق إنتاجها. كما سلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى **الإرشاد والتوجيه** لمساعدتهم في تخطيط أعمالهم ودخول السوق.

5.3 الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة[15]

غالبًا ما يبيع منتجو الحرف اليدوية منتجاتهم في **الأسواق المحلية** أو عبر **شبكاتهم العائلية** بأسعار زهيدة، ويفتقرون إلى الروابط مع منافذ السياحة وأسواق التصدير و**المنصات الإلكترونية**. في تونس، يُظهر مشروع " **تونس الإبداعية**" **كيف يمكن لربط التعاونيات بالمصممين العالميين وقنوات التجارة العادلة أن يُحسّن دخلهم بشكل ملحوظ. مع ذلك، فإن آليات مماثلة نادرة خارج المشاريع التجريبية. في موريتانيا والسودان، يُعيق ضعف البنية التحتية للنقل، وتشتت مجموعات المنتجين**، وغياب معايير الجودة، الوصول إلى أسواق أوسع. وقد أبدت النساء رغبتهن في المشاركة في المعارض والأسواق الإلكترونية ، لكنهن لكنهن يحتجن إلى دعم تنظيمي وشهادات معتمدة لتحقيق ذلك.

في موريتانيا، تتركز فرص التدريب في العاصمة مما يحرم النساء الريفيات من الوصول إليها.

[14] المصادر: [9] [15] المصادر: [2][9]

5.4 المعايير الاجتماعية والثقافية والتوقعات الجنسانية[16]

لا تزال الأعراف المتعلقة بأدوار الجنسين، وحرية التنقل، واتخاذ القرارات تشكل عوائق كبيرة. وقد أفاد العديد من المشاركين بأن الأسر تعطي الأولوية لفرص عمل الأبناء على حساب البنات، وتتوقع من النساء التركيز على المسؤوليات المنزلية. في ريف تطاوين، تواجه النساء قيودًا على السفر، مما يحد من قدرتهن على حضور الدورات التدريبية أو بيع المنتجات في الأسواق البعيدة. وفي موريتانيا، تثني بعض المجتمعات النساء عن التعامل مع الأموال أو التفاعل مع المشترين الذكور. وفي السودان، تزيد الأعراف المحافظة والمخاوف الأمنية من تقييد حركة النساء. كما تؤثر هذه الأعراف على الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية؛ فالنساء اللواتي يعتمدن على موافقة الرجال أو الدعم المالي قد يؤجلن أو يتخلين عن الرعاية الصحية. وقد أكد المشاركون على ضرورة أن تتضمن برامج التمكين الاقتصادي **توعية مجتمعية**، وأن تُشرك الرجال والزعماء الدينيين لتغيير هذه المواقف

الدور الجندري

قيود على السفر
سوق العمل يتوقع وجود النساء
تثبيط النساء عن التعامل مع الأموال
التفاعل مع المشترين الذكور
موافقة الرجال

[16] المصادر: [9]

5.5 العقبات المتعلقة بالسياسات واللوائح[17]

على صعيد السياسات، تعاني المشاريع الصغيرة من تشتت الأطر القانونية وتعقيدات الإجراءات البيروقراطية. ففي تونس، تعتمد منظمات المجتمع المدني اعتمادًا كبيرًا على تمويل الجهات المانحة، وتواجه صعوبة في الحصول على التمويل المحلي. ولا تزال البيئة التنظيمية للتعاونيات والمشاريع الاجتماعية قيد التطور، ويبقى العديد من المنتجين يعملون في القطاع غير الرسمي. وفي موريتانيا، لا يوجد قانون خاص بالمشاريع الاجتماعية، كما أن النظام الضريبي لا يشجع المشاريع الصغيرة. أما في السودان، فتؤدي الضرائب المرتفعة واللوائح غير الواضحة إلى تثبيط العمل الرسمي وإعاقة الحصول على الائتمان. وقد دعا المشاركون إلى تبسيط إجراءات التسجيل، وتقديم حوافز ضريبية للمشاريع الصغيرة، والاعتراف الرسمي بالتعاونيات.

وقبل التطرق إلى الفرص وقصص النجاح، من المفيد تصور كيف تختلف العقبات الرئيسية باختلاف البلدان. يقارن الرسم البياني التالي مدى انتشار العوائق الرئيسية الأربعة المحددة في تونس وموريتانيا والسودان وهي نقص رأس المال ، وفجوة المهارات التجارية ، والأعراف الجندرية ، وصعوبة الوصول إلى الأسواق . ويؤكد الرسم البياني أنه على الرغم من أن هذه العوائق مشتركة بين السياقات الثلاثة، إلا أن أهميتها النسبية تختلف، مما يستدعي وضع استراتيجيات متباينة.

العوائق التي تواجهها رائدات الأعمال الشابات والشباب من أصحاب المشاريع الصغيرة حسب البلد

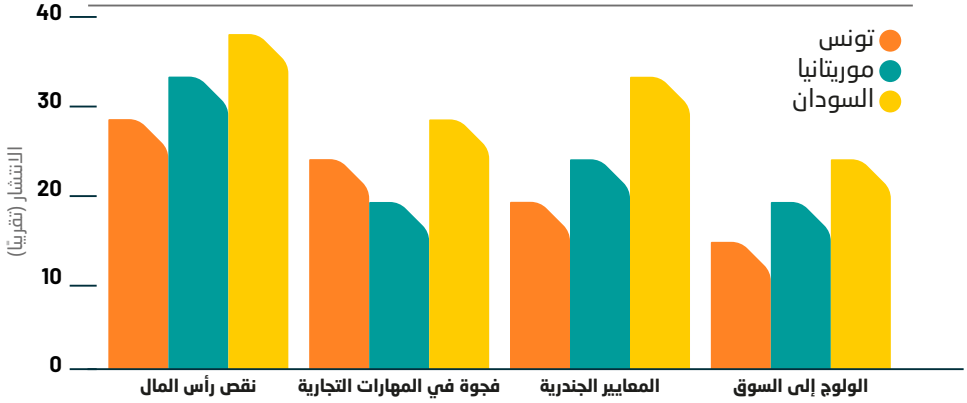

[17] المصادر: [9]

6 الفرص وقصص النجاح[18]

على الرغم من التحديات، تُظهر قصص النجاح العديدة والفرص الناشئة إمكانات الحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة في إحداث تغيير إيجابي في حياة الناس عند توفير الدعم المناسب لها. وفي مختلف الجمعيات الأعضاء، أصبحت المشاريع الاجتماعية أدوات فعّالة للتغيير، إذ تجمع بين الابتكار والاستدامة لخدمة المجتمعات وتعزيز الخدمات الصحية الأساسية.

تتجاوز قصص النجاح هذه مجرد الربحية، فهي تُجسّد خلق قيمة اجتماعية مستدامة، وتمكين المجتمعات المحلية، وتقديم خدمات حيوية في المناطق الأكثر احتياجًا إليها. فيما يلي أمثلة مختارة لمبادرات ناجحة قادتها منظمات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في جميع أنحاء العالم، مع توضيح السمات الرئيسية للنجاح، والعناصر المحورية التي ساهمت في إحراز التقدم، والدروس المستفادة خلال مراحل تنفيذها:

موريتانيا

تونس

السودان

[18] المصادر: [8]

بوتان - مشروع رينيو الاجتماعي الهجين

نظرة عامة

تُجسّد شركة RENEW SE نموذج أعمال هجينًا يدمج التمكين الاقتصادي مع الأثر الاجتماعي. فهي تجمع بين الحرفية البوتانية التقليدية والتصميم المعاصر، لتُنتج منتجات غنية ثقافيًا تجذب الأسواق الحديثة. ولا يقتصر هذا النهج على الحفاظ على التراث الثقافي فحسب، بل يُولّد أيضًا دخلًا مستدامًا للنساء والفئات المهمشة.

الميزات الرئيسية:

- **خلق فرص العمل:** يوفر فرص عمل مرنة للناجين من العنف المنزلي والأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعزز الاستقلالية والقدرة على الصمود.
- **الاستدامة:** تدمج الممارسات الصديقة للبيئة من خلال مبدأ 3Rs (التقليل، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير)، مما يجذب المستهلكين المهتمين بالبيئة.
- **تنويع الفائض:** توسيع نطاق الوصول إلى السوق من خلال منافذ السياحة وشراكات البيع بالتجزئة، وإعادة استثمار الأرباح في تنمية المهارات وتوليد الدخل والقضايا الاجتماعية.

عوامل النجاح:

- التمكين والشمولية كقيم أساسية.
- شراكات استراتيجية مع الأكاديمية الملكية للنسيج وصندوق جياليوم الخيري.
- بناء القدرات والتدريب المستمر لضمان الاستدامة على المدى الطويل.
- استراتيجيات تسويقية مبتكرة ونموذج أعمال قابل للتوسع.
- تم تحقيق زيادة بنسبة 14.5% في الفائض (يونيو 2023 - يونيو 2024 .)

التأثير

يُظهر مشروع RENEW SE كيف يمكن الجمع بفعالية بين الحفاظ على التراث الثقافي والتمكين الاقتصادي والاستدامة. ويؤكد نجاحه على إمكانات نماذج الأعمال المسؤولة اجتماعياً والمتجذرة في التقاليد ولكنها مدفوعة بالابتكار.

نيجيريا - مختبر التشخيص التابع لشبكة الوقاية من الأمراض المعدية

نظرة عامة

في منطقة مبابي ذات الكثافة السكانية العالية في أبوجا، أنشأ الاتحاد النيجيري لتنظيم الأسرة مختبرًا تشخيصيًا لمعالجة النقص الحاد في خدمات الرعاية الصحية. وباعتباره مؤسسة اجتماعية، يوجه هذا المرفق أرباحه نحو التوعية والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية.

الميزات الرئيسية:

- **إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف:** يوفر خدمات تشخيصية أساسية في المناطق التي كانت تعاني من نقص الخدمات سابقًا، مما يقلل من التأخير في العلاج.
- **نهج يركز على المجتمع:** يجمع بين التكنولوجيا المتقدمة والرعاية المهنية لتقديم نتائج سريعة ودقيقة.
- **التكامل:** يدعم برامج الصحة الأوسع ومبادرات تنظيم الأسرة.

عوامل النجاح:

- عمليات فعالة وتقديم خدمات عالية الجودة.
- ثقة مجتمعية عميقة وسمعة طيبة في مجال الرعاية الصحية التي تركز على المريض.
- أداء مالي قوي، مع زيادة بنسبة 35% في المبيعات في عام 2024 .
- رؤية استراتيجية واضحة للتوسع في جميع أنحاء نيجيريا.

الأثر:
أصبح مختبر PPFN عنصراً حيوياً في الرعاية الصحية المجتمعية، مما يثبت أن المؤسسة التي تتم إدارتها بشكل جيد وتتوافق مع مهمتها يمكنها تلبية الاحتياجات الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المالية.

أرض الصومال - مبادرة ديار التابعة لـ SOFHA

نظرة عامة
في هرجيسا، تعمل جمعية صحة الأسرة في أرض الصومال (SOFHA) على إعادة تعريف مفهوم رفاهية المجتمع من خلال مبادرة الديار ، التي تدمج الرعاية الصحية مع إنتاج الغذاء المستدام. ويوضح هذا النموذج كيف يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تعالج في آن واحد سوء التغذية والفقر ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية.

الميزات الرئيسية:

- **التكامل بين الصحة والتغذية:** ينتج دقيقًا وعصيدة مغذية من حبوب محلية المصدر مع تقديم خدمات سريرية.
- **إعادة استثمار الإيرادات:** يتم استخدام الدخل من رسوم العيادة ومبيعات الطعام لتمويل التوسع وتحسين الخدمات.
- **التواصل المجتمعي:** توسيع نطاق الرعاية الصحية من خلال العيادات المتنقلة وتقديم التثقيف الغذائي في المناطق الريفية.

عوامل النجاح:

- نهج شامل يتناول كلاً من الرعاية الصحية والأمن الغذائي.
- تعزيز ثقة المجتمع من خلال مبادرات التعليم التشاركي.
- الالتزام بالمصادر المحلية والاستدامة.
- ملحوظة بنسبة 291.6% في مبيعات الديار (2023-2024) .

الأثر:
يُجسّد نموذج منظمة SOFHA الإمكانات التحويلية للمشاريع المتكاملة في مجالي الصحة والتغذية. فمن خلال ربط تقديم الخدمات بالإنتاج المحلي، يُعزز هذا النموذج قدرة المجتمع على الصمود ويُشجع على الاعتماد على الذات على المدى الطويل.

تايلاند - بان هورملامدوان ECC

نظرة عامة
في مركز بان هورملامدوان لرعاية المسنين في تايلاند، تُحدث الرعاية الشاملة التي تركز على الفرد تغييرًا جذريًا في حياة الناس. ومن الأمثلة البارزة على ذلك إعادة تأهيل أحد الناجين من السكتة الدماغية، والذي استعاد قدرته على الحركة والكلام من خلال العلاج المستمر والدعم الرحيم.

الميزات الرئيسية:

- برامج إعادة تأهيل مركزة مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفردية.
- فرق رعاية متعددة التخصصات تعزز التعافي الجسدي والنفسي.
- بيئة مجتمعية داعمة تشجع على الاستقلالية والكرامة.

الأثر:
تُظهر هذه الحالة قوة نماذج الرعاية الشاملة ضمن منظومة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة . فإلى جانب العلاج الطبي، تُعيد هذه المبادرات الثقة، وتُعزز الاندماج الاجتماعي، وتُجسد القيم الإنسانية التي تُمثل جوهر نهج الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في مجال المشاريع الاجتماعية.

تكشف قصص النجاح المذكورة أعلاه عن مبادئ مشتركة تدعم المؤسسات الاجتماعية الفعالة:

- دمج المهام الاجتماعية مع نماذج الأعمال السليمة.
- الاستثمار في القدرات البشرية والمشاركة المجتمعية.
- تبني ممارسات مستدامة بيئياً ومالياً.
- إعادة استثمار الأرباح لتوسيع نطاق الخدمات وتعزيز الأثر.

تُبرز هذه التجارب أن المؤسسات الاجتماعية تزدهر عندما تُواءم بين احتياجات المجتمع والاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهي نفس المبادئ التي توجه رؤية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في جميع الجمعيات الأعضاء.

7 تكامل الخدمات الصحية والتمكين الاقتصادي

تتمثل إحدى الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة في أن ربط الخدمات الصحية بالتمكين الاقتصادي يُحدث أثراً متبادلاً . فعندما تمتلك النساء الوسائل اللازمة لكسب الدخل، يزداد احتمال لجوئهن إلى الرعاية الصحية؛ وبالمقابل، يُحسّن الحصول على خدمات صحية عالية الجودة إنتاجيتهن واستقلاليتهن. وقد انبثقت عدة مناهج متكاملة من تقارير المشاورات والدراسات الخارجية

7.1 العيادات المتنقلة المدمجة مع التدريب المؤسسي[19]

اقترح المشاركون في تونس وحدات متنقلة تزور القرى النائية لتقديم الاستشارات الصحية، إلى جانب ورش عمل حرفية ، وتدريب على المهارات الرقمية ، وتوجيه في مجال الأعمال. واقترحت النساء عقد هذه الجلسات في أيام السوق، حيث يسهل التنقل، ودمجها مع خدمات رعاية الأطفال لزيادة المشاركة. ويُحاكي هذا النموذج برامج ناجحة في المغرب ومصر، حيث تُقدّم خدمات الصحة المتنقلة بالتزامن مع القروض الصغيرة والتدريب المهني.

[19] المصادر: [9]

7.2 مراكز الخدمات المتعددة في عيادات الجمعيات الأعضاء[20]

تدير جمعية ATSR في تونس و جمعية SFPA في السودان عيادات يمكن تحويلها إلى مراكز متعددة الخدمات. وستوفر هذه المراكز استشارات في مجال الصحة الإنجابية، ودعمًا نفسيًا، واستشارات قانونية، وخدمات لتطوير الأعمال، وإمكانية الوصول إلى تمويل صغير، كل ذلك تحت سقف واحد. وقد أكدت المشاورات في تونس على الحاجة إلى حاضنات أعمال تستضيفها جمعيات قادرة على توفير معدات مشتركة مثل (ماكينات الخياطة، وعجلات صناعة الفخار) وبرامج إرشادية. أما في السودان، فتجمع الجلسات المجتمعية بالفعل بين التثقيف الصحي والتوجيه بشأن المشاريع الصغيرة والتثقيف المالي.

7.3 التعاونيات والشبكات كمنصات لتقديم الخدمات[21]

يمكن أن تُشكّل التعاونيات ومجموعات الادخار النسائية **نقاط انطلاق** للحصول على الخدمات الصحية والفرص الاقتصادية. وقد دعا المشاركون التونسيون والموريتانيون إلى إنشاء **تعاونيات للحرف اليدوية** تُسهّل الوصول إلى القروض الصغيرة والأسواق، وتُوفّر أيضاً أماكن لعقد جلسات توعية صحية. وتُبيّن تعاونية "تونس الإبداعية" وتعاونيات السياحة البيئية في موريتانيا كيف تُعزّز الهياكل الجماعية القدرة على التفاوض وتُوفّر الدعم المتبادل بين الأقران. وفي السودان، مكّنت جمعيات الادخار والإقراض النساء من تمويل حدائق منزلية وتبادل المعلومات حول الصحة الإنجابية.

7.4 التمويل المتكامل والمنتجات الصحية[22]

يمكن للمنظمات المجتمعية استكشاف إنتاج وبيع **منتجات حرفية متعلقة بالصحة**، مثل الفوط الصحية القابلة لإعادة الاستخدام، والعلاجات العشبية ، والوجبات الخفيفة المغذية، و**القطع الزخرفية التي تحمل رسائل صحية**. ويمكن استخدام العائدات لدعم الخدمات الصحية، كما يمكن للمنتجات نفسها أن تشجع على تبني سلوكيات صحية. ويمكن للنساء المدربات على الخياطة إنتاج الفوط الصحية، بينما يمكن للمعالجين بالأعشاب تطوير مكملات غذائية طبيعية. ومن شأن الربط مع التعاونيات ومؤسسات التمويل الصغير أن يضمن الجودة والتوسع.

[20] المصادر: [9] [21] المصادر: [9] [22] المصادر: [9]

7.5 الفرص والعوائق والإجراءات[23]

يلخص الجدول 1 الفرص الرئيسية والعوائق الأساسية والإجراءات الموصى بها لكل دولة استنادًا إلى نتائج المسح والتقرير الموحد للمشاريع الاجتماعية. ويركز الجدول على القضايا الشاملة مع مراعاة الاختلافات السياقية.

البلد	الفرص الرئيسية	العوائق الرئيسية	نقاط الدخول والإجراءات المقترحة
السودان	دمج التدريب على الحرف اليدوية مع زيارات العيادات؛ الاستفادة من تجميع الطلب على الحرف المنزلية في العيادات؛ تطوير الروابط مع الصيدليات وقنوات التوعية.	عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن؛ ارتفاع الضرائب على الأعمال التجارية وعدم اليقين التنظيمي؛ محدودية البنية التحتية وقنوات التسويق.	توفير التدريب على تخطيط الأعمال والتسويق؛ الشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر لتقديم قروض بشروط مرنة؛ تطوير تعاونيات تجمع بين الإنتاج الحرفي والتوعية الصحية؛ الدعوة إلى تبسيط الأنظمة الضريبية والاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية.
موريتانيا	تنويع المنتجات بما يتجاوز وسائل منع الحمل (مثل العلاجات العشبية والحرف اليدوية)؛ تطوير وحدات اقتصادية وصحية متكاملة؛ استغلال السياحة البيئية لتسويق الحرف اليدوية؛ تعزيز التعاونيات بسلسلة إمداد مستقرة.	انخفاض مستوى معرفة القراءة والكتابة والمهارات التجارية؛ ضعف البنية التحتية والوصول إلى الأسواق؛ محدودية الإطار التنظيمي للمؤسسات الاجتماعية.	توسيع نطاق التدريب ليشمل ابتكار التصميم ومعايير الجودة؛ دعم التعاونيات للوصول إلى أسواق السياحة والتصدير؛ إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسة إعادة تزويد وسائل منع الحمل واستكشاف خطوط إنتاج إضافية؛ إنشاء حاضنات مرتبطة بعيادات الجمعيات الاعضاء.
تونس	الاستفادة من التقاليد الغنية في مجال المنسوجات والفخار والجلود والحرف الخشبية؛ الاستفادة من حوافز قانون الشركات الناشئة ونمو المدفوعات الرقمية؛ الاستفادة من قنوات السياحة وشبكات التصميم الدولية.	محدودية التمويل المحلي؛ الاعتماد على المانحين؛ تجزئة مجموعات المنتجين وتوحيد معايير الجودة؛ نقص المعرفة بالتصدير؛ المعايير الاجتماعية والثقافية التي تقيد حركة النساء.	إنشاء ورش عمل للصناع تستضيفها MA وأسواق مؤقتة مرتبطة بحملات صحية؛ بناء شراكات مع المصممين وشبكات التجارة العادلة ومشغلي السياحة؛ توفير التدريب على التسويق الرقمي والامتثال للتصدير؛ التعاون مع مؤسسات التمويل الأصغر لتصميم منتجات ائتمانية مخصصة للحرفيين.

[23] المصادر: [9]

8 توصيات السياسات والبرامج

8.1 بالنسبة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) والجمعيات الأعضاء الوطنية[25]

1. إنشاء مراكز متكاملة للتمكين الصحي والاقتصادي. تحويل عيادات الجمعيات الاعضاء إلى مراكز متعددة الخدمات تقدم الاستشارات الصحية والمشورة والتدريب على الأعمال التجارية والوصول إلى القروض الصغيرة. تجربة عيادات متنقلة تجمع بين ورش العمل الصحية والحرفية للوصول إلى المجتمعات النائية، مع ضمان رعاية الأطفال والنقل الآمن. استخدام مواد تدريبية ملائمة للغات المحلية ومستويات معرفة القراءة والكتابة.

2. تعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الأصغر. التفاوض مع مقدمي التمويل الصغير (مثل ENDA و Taysir و BTS في تونس؛ جمعيات الادخار في موريتانيا؛ البنوك المجتمعية في السودان) لتطوير منتجات ائتمانية تستجيب لاحتياجات الجنسين والشباب بأسعار فائدة منخفضة وجداول سداد مرنة وضمانات ضئيلة. دمج التدريب على الثقافة المالية في التثقيف الصحي لضمان الاقتراض المسؤول.

3. دعم التعاونيات والروابط السوقية. تسهيل تشكيل تعاونيات نسائية تركز على الحرف اليدوية وتجهيز المنتجات الزراعية والخدمات. تقديم المساعدة القانونية للتسجيل، وتدريب التعاونيات على الحوكمة ومعايير الجودة، وربطها بوكالات السياحة وشبكات التصميم ومنظمات التجارة العادلة والمنصات الإلكترونية. تشجيع التعاونيات على استضافة جلسات تثقيفية صحية، مما يخلق حلقة إيجابية من الصحة والدخل.

[25] المصادر: [9]

4. الاستثمار في محو الأمية الرقمية والتسويق. تطوير وحدات تدريبية حول التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي للحرفيين ومقدمي الخدمات. دعم إنشاء منصات للتجارة الإلكترونية أو إقامة شراكات مع المنصات القائمة لبيع الحرف اليدوية على الصعيد الدولي. توفير التدريب على تصوير المنتجات ورواية القصص وخدمة العملاء لتعزيز الظهور. تشجيع استخدام الأدوات الرقمية لنشر المعلومات الصحية.

5. دمج تحول المعايير الاجتماعية والجنسانية. دمج الحوارات المجتمعية ومشاركة الرجال والزعماء الدينيين في برامج التمكين الاقتصادي لمعالجة المعايير التقييدية. استخدام المسرح التشاركي والبرامج الإذاعية والتعليم من الأقران لتحدي الصور النمطية وتطبيع مشاركة المرأة الاقتصادية وحقوقها الصحية. الترويج لنماذج إيجابية من رائدات الأعمال الناجحات.

6. ضمان استدامة البرامج وتوسيع نطاقها. تطوير نماذج لاسترداد التكاليف (مثل إعادة تزويد الأعمال التجارية، ورسوم العضوية) لتمويل التدريب المستمر والخدمات الصحية. توثيق ونشر الدروس المستفادة لجذب دعم المانحين والحكومة. استخدام أنظمة جمع البيانات لرصد النتائج في مجالات الصحة والدخل والتمكين وتعديل البرامج وفقًا لذلك.

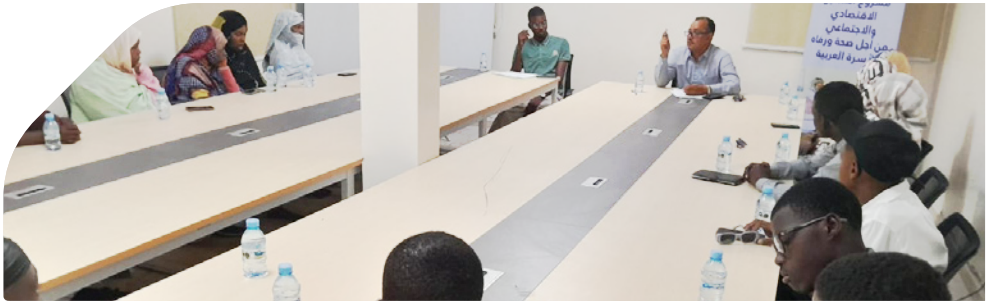

موريتانيا

8.2 بالنسبة لصانعي السياسات والجهات المانحة[26]

1. اعتماد أطر قانونية داعمة للمؤسسات الاجتماعية. صياغة وسن تشريعات تعترف بالمؤسسات الاجتماعية والتعاونيات، وتوفر حوافز ضريبية للأعمال التجارية الصغيرة، وتبسط إجراءات التسجيل. مواءمة اللوائح مع قانون الشركات الناشئة في تونس واستكشاف إمكانية تكرار سياسات مماثلة في موريتانيا والسودان.

2. الاستثمار في البنية التحتية للحرف اليدوية والأعمال التجارية الصغيرة. تحسين النقل والطاقة والبنية التحتية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الأسواق. بناء مراكز مجتمعية مجهزة بورش عمل (ماكينات خياطة، أفران، معدات معالجة الأغذية) وتوفير الوصول إلى المياه والصرف الصحي. دمج هذه المراكز مع المرافق الصحية لتعزيز الرفاهية الشاملة.

3. توسيع نطاق التعليم والتدريب المهني. دمج ريادة الأعمال والمهارات الرقمية والمعرفة المالية في المناهج الدراسية وبرامج تعليم الكبار. الشراكة مع مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) لتطوير دورات مصممة خصيصًا لقطاعات الحرف اليدوية وتجهيز المنتجات الزراعية والخدمات. تقديم منح دراسية ورواتب لتشجيع مشاركة النساء والشباب.

4. تسهيل التعلم عبر الحدود والأسواق الإقليمية. تشجيع تبادل المعرفة بين الجمعيات الأعضاء في AWRO ومع البلدان الأفريقية والشرق أوسطية الأخرى التي نجحت في دمج التمكين الاقتصادي مع الخدمات الصحية (مثل الوحدات الصحية المتنقلة في المغرب وبرامج القروض الصغيرة والبرامج الصحية في مصر). دعم المشاركة في المعارض الإقليمية ومنصات التجارة الإلكترونية للوصول إلى أسواق أوسع. مواءمة المعايير والشهادات لتسهيل الصادرات.

[26] المصادر: [9]

5 معالجة المحددات الاجتماعية الأساسية. استكمال التدخلات الاقتصادية بسياسات تعالج التعليم والتغذية ورعاية الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، دعم خدمات رعاية الأطفال حتى تتمكن النساء من حضور التدريب والعمل وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية للعمال غير الرسميي وإنفاذ القوانين ضد الزواج المبكر والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ضمان إدراج برامج المشاريع الصغيرة في استراتيجيات أوسع نطاقاً لتحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

8.3 الإجراءات الخاصة بكل بلد[27]

السودان: إعطاء الأولوية للبرامج التي تجمع بين الأمن الغذائي وتوليد الدخل، مثل دعم المزارعات بتوفير المدخلات والتدريب لإنتاج المحاصيل الغذائية وتجهيزها للبيع. توسيع نطاق التوعية الصحية من خلال مجموعات الادخار والقروض وتوفير تدريب على الأعمال التجارية مراعي للنزاعات. الدعوة إلى تخفيض الضرائب على المشاريع الصغيرة وتبسيط إجراءات الترخيص. دعم أنظمة الدفع الرقمية للتخفيف من تأثير تقلبات العملة.

موريتانيا: إضفاء الطابع المؤسسي على نموذج المشاريع الاجتماعية وتوسيعه ليشمل الحرف اليدوية المتعلقة بالصحة. تعزيز برنامج "رائدات" من خلال توفير حضانة وتمويل أولي يتجاوز المنافسة وربط الفائزات بأسواق التصدير. دمج السياحة البيئية مع ترويج الحرف اليدوية في مناطق جديدة والاستثمار في الإذاعات المجتمعية لنشر المعلومات المتعلقة بالصحة والأعمال.

تونس: إنشاء مساحات صناعية داخل عيادات MA حيث يمكن للنساء الوصول إلى المعدات وتلقي التوجيه وبيع منتجاتهن. الاستفادة من قانون الشركات الناشئة لجذب الاستثمار الخاص ودعم الحرف ذات الإمكانات العالية. تطوير شراكات مع مدارس التصميم والجامعات لتشجيع مشاركة الطلاب في الحرف التقليدية. الدعوة إلى إصلاحات التمويل الصغير في مجال الصحة التي تقلل من أسعار الفائدة ومتطلبات الضمانات للشابات وتشجع على إدراج التثقيف الصحي في برامج ريادة الأعمال.

[27] المصادر: [9]

9 دراسات لحالة إضافية وبيئة مواتية

9.1 تعاونية Hodere Pinnal: تجهيز الأغذية والتسويق الرقمي[28]

تقدم تعاونية Hodere Pinnal في نواكشوط، موريتانيا، مثالاً مقنعاً على كيفية تمكن النساء من الجمع بين مهاراتهن المحلية في مجال تجهيز الأغذية والادخار والزراعة والتسويق الرقمي من أجل بناء أعمال مستدامة. تضم التعاونية 20 امرأة يقمن بتحويل الحبوب المحلية (الدخن والذرة والفاصوليا) إلى مزيج مسحوق مغذي يمكن تحضيره بسرعة لتناوله على الإفطار أو كوجبة خفيفة. ترتفع المبيعات بشكل خاص خلال شهر رمضان، حيث تشتري الأسر ما يصل إلى 20 برطماناً في اليوم. تساهم كل عضوة بمبلغ 50 موريتاني روفيا في الأسبوع في مجموعة ادخار تمول العمليات التجارية وتسمح لهن بإقراض مبالغ صغيرة لبعضهن البعض لحالات الطوارئ والمشاريع الجديدة. بالإضافة إلى إنتاج خلطات الطعام، تحتفظ التعاونية بحديقة خضروات حضرية حيث تزرع الطماطم والجزر والفلفل للبيع والاستهلاك المنزلي. بدعم من منظمة World Vision Mauritania، حسنت النساء التعبئة والتغليف والنظافة، وتعلمت المحاسبة الأساسية وبدأت في تسويق منتجاتها عبر TikTok ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلبات. أفادت الأعضاء أن التعاونية مكنتهن من إطعام أطفالهن وكسوتهن وتعليمهن، وألهمت نساء أخريات للانضمام إلى مجموعات مماثلة أو تشكيلها.

9.2 مشروع PACAO التابع لمنظمة COOPI:

تعزيز التعاونيات ومكافحة الفقر[29]

يوضح مشروع PACAO (برنامج دعم التعاونيات الحرفية) الذي تنفذه منظمة COOPI (Cooperazione Internazionale) ومنظمة SOS Sahel بتمويل من الاتحاد الأوروبي كيف يمكن للدعم الموجه أن ينعش الحرف التقليدية ويقلل من الفقر.

[29] المصادر: [9]

عمل المشروع مع تسع تعاونيات نسائية تعمل في مجال الحرف الجلدية والخشبية في موريتانيا، بما في ذلك تعاونية Antiquité Jadis العريقة في نواكشوط. تلقت الأعضاء تدريباً في إدارة التعاونيات والحوكمة والمحاسبة، وزودن بآلات خياطة عالية الأداء وأدوات لتشغيل الجلود. كما سهّل المشروع الوصول إلى معارض الحرف الإقليمية وشبكات التجارة العادلة. وفقًا لمنظمة COOPI، يعيش 31٪ من سكان موريتانيا تحت خط الفقر و16.6٪ تحت خط الفقر المدقع، ويعاني قطاع الحرف الجلدية من نقص الاستثمار وصعوبة الحصول على الائتمان. من خلال مساعدة التعاونيات على إضفاء الطابع الرسمي عليها وتحسين جودة المنتجات والوصول إلى الأسواق، عزز مشروع PACAO دخل النساء وقدرتهن على الصمود. ويوضح المشروع أن المعدات الحديثة والتدريب على الإدارة هما مكملان أساسيان للمهارات التقليدية

معدلات الفقر في موريتانيا

[29] المصادر: [9]

9.3 الشمول المالي الرقمي وإصلاحات الدفع الإلكتروني[30]

لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية يمثل عائقًا كبيرًا أمام الحرفيات وصغار رائدات الأعمال. في موريتانيا، لا يمتلك سوى 20٪ من البالغين أي نوع من الحسابات المالية، ولا يستخدم سوى 4٪ منهم حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول. هناك أيضًا فجوة بين الجنسين تبلغ 5 نقاط في الوصول إلى الخدمات المالية. وإدراكاً لهذه التحديات، اعتمد البنك المركزي الموريتاني قانوناً جديداً بشأن المدفوعات الإلكترونية في عام 2021، فتح السوق أمام مقدمي الخدمات غير المصرفية وبسط متطلبات الترخيص. ويتيح هذا الإصلاح التنظيمي لشركات الاتصالات المتنقلة وشركات التكنولوجيا المالية تقديم محافظ رقمية ومنتجات النقود الإلكترونية، مما قد يوسع نطاق الوصول للنساء من أصحاب المشاريع اللواتي يواجهن صعوبات في فتح حسابات مصرفية. وبالاقتران مع برامج القروض الصغيرة والادخار، يمكن للمدفوعات الرقمية أن تقلل تكاليف المعاملات، وتحسن الأمن، وتسهل بيع المنتجات الحرفية عبر الإنترنت. وهناك حاجة إلى إصلاحات مماثلة في السودان وتونس؛ على سبيل المثال، أعاقت الأزمة السياسية اعتماد السودان غير الرسمي للنقود المتنقلة، في حين أن البيئة التنظيمية التجريبية في تونس لم تدعم بعد بشكل كامل المدفوعات بين الأقران. ويمكن للبرامج التي تعلم النساء كيفية استخدام المحافظ المتنقلة وإدارة المعاملات الرقمية ودمجها مع قنوات البيع على وسائل التواصل الاجتماعي (مثل Facebook Marketplace وInstagram) أن تعزز بشكل كبير الشمول المالي

تونس

[30] المصادر: [9]

الشمول المالي في موريتانيا

20%
أي حساب مالي

5%
الأموال عبر الهاتف المحمول

4%
الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الفرص

معدلات البطالة حسب الجنس في تونس

22,2%
البطالة لدى الإناث

13,8%
البطالة لدى الذكور

9.4 المنح النقدية والتمويل الصغير:

تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السودان[31]

في خضم الأزمة الاقتصادية التي يمر بها السودان، أثبتت المنح النقدية فعاليتها كوسيلة فعالة لبدء الأعمال التجارية الصغيرة. قدم برنامج مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة البحر الأحمر 1 000 000 جنيه سوداني (حوالي 500 دولار أمريكي) لكل من 80 امرأة في مدينة بورتسودان. واستخدمت المستفيدات هذه الأموال لإعادة تشغيل أو توسيع مشاريع صغيرة لإنتاج العطور والحرف اليدوية الزخرفية والأطعمة التقليدية والمواد الفولكلورية. وأفادت إحدى النساء بأنها حققت ربحاً قدره 300 ألف جنيه سوداني (حوالي 150 دولاراً أمريكياً) في غضون شهر من إعادة إطلاق مشروعها لبيع البخور. وشمل البرنامج تدريباً على المحاسبة والتسويق وتوريد المواد الخام وربط النساء بالأسواق والتعاونيات المحلية. وتوضح هذه المنح الأثر التحويلي للمبالغ الصغيرة من رأس المال الأولي عندما تقترن بالتدريب والوصول إلى الأسواق، وتسلط الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني في السياقات الهشة.

9.5 الأسواق الثقافية ونماذج القدوة:

سوق النساء في أم درمان[32]

يُعد سوق النساء في أم درمان بالسودان مثالاً على حيوية ومرونة الاقتصادات غير الرسمية. يضم السوق عشرات الأكشاك التي تبيع فيها النساء سلال من أوراق النخيل وصواني منسوجة وزبدة فول سوداني محلية الصنع وتوابل وعطور تقليدية وملابس مطرزة يدوياً. تؤكد مقالة في مجلة أنداريا على أهمية النماذج التي تحتذى بها مثل أوادية سماك وسيلفانا ناجي، اللتين تديران أكشاك عصير ومحلات أعشاب طبية ناجحة وتدافعان عن حقوق المرأة على الرغم من التضخم وانخفاض قيمة العملة والتهديدات بالقصف على الأسواق. إن ظهورهما العلني يلهم نساء أخريات لبدء أعمال تجارية واستخدام الأسواق كمساحات للدعم الاجتماعي والتثقيف الصحي. يمكن للبرامج التي تتعاون مع جمعيات الأسواق لتقديم معلومات عن الصحة والتدريب على الأعمال التجارية أن تستفيد من هذه الشبكات الاجتماعية القائمة والقادة الموثوق بهم.

[31] المصادر: [12] [32] المصادر: [6]

9.6 ريادة الأعمال المقاومة لتغير المناخ: برنامج التدريب الرقمي التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) [33]

يضيف تغير المناخ طبقة أخرى من التعقيد إلى استراتيجيات كسب الرزق في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. لمعالجة هذه المشكلة، أطلق معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) برنامج المساعدة السريعة لتنمية سبل العيش في السودان في أغسطس 2024. وصلت المرحلة الأولى إلى أكثر من 250 امرأة وشاباً أكملوا وحدات دراسية عبر الإنترنت ووجهاً لوجه حول الابتكار، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وريادة الأعمال، والذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والتمويل الرقمي. قدم البرنامج 24 ندوة عبر الإنترنت ودورات غير متزامنة وأعد المشاركين لمعسكر تدريبي وماراثون برمجة مقرر عقدهما في عام 2025. من خلال دمج التقنيات المقاومة لتغير المناخ مع ريادة الأعمال الرقمية، يهدف البرنامج إلى تزويد النساء والشباب بالمهارات اللازمة لبدء أعمال تجارية قادرة على الصمود أمام الصدمات البيئية والتقلبات الاقتصادية. يمكن أن يؤدي دمج رسائل الصحة الرقمية في تدريب المهارات الرقمية هذا إلى توسيع نطاق التثقيف الصحي مع تمكين الشباب من الاستفادة من الأسواق العالمية.

توضح هذه الحالات الإضافية السياقات المتنوعة التي تعمل فيها الحرف اليدوية والأعمال التجارية الصغيرة، وتؤكد على أهمية توفير بيئات مواتية مثل التمويل الرقمي والتدريب المقاوم لتغير المناخ والسياسات الداعمة. كما توضح أن التدخلات الصغيرة - سواء في شكل معدات أو منح نقدية أو تدريب أو أدوات رقمية - يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة عندما تكون مخصصة للاحتياجات المحلية.

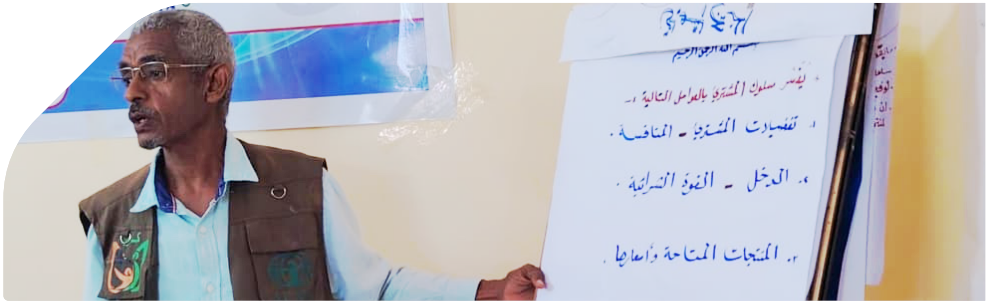

السودان

[33] المصادر: [13]

10 البيئة السياساتية والأطر القانونية

10.1 قوانين العمل والمساواة بين الجنسين[34]

تحد التفاوتات الهيكلية في أسواق العمل من مشاركة النساء والشباب في الحياة الاقتصادية. في السودان، لا تضم سوى 3٪ من الشركات امرأة في منصب مدير أعلى، و8٪ تضم نساءً بين مالكيها الرئيسيين. تعكس هذه الأرقام التحيزات الجنسانية المتجذرة في التوظيف والترقية والملكية، وتسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات إيجابية وإنفاذ قوانين المساواة. تواجه النساء الموريتانيات استبعاداً مماثلاً من الوظائف الرسمية والقيادة، وعلى الرغم من أن تونس قد كرست المساواة بين الجنسين في دستورها، إلا أن سوق العمل فيها لا يزال شديد التمييز حسب القطاع والمهنة. وبدون أهداف واضحة لتمثيل المرأة في مجالس الإدارة، وعمليات توظيف شفافة وآليات للمساءلة، فإن برامج المشاريع الصغيرة تخاطر بتعزيز التسلسل الهرمي القائم. ولذلك، من الضروري إشراك وزارات العمل وغرف التجارة ورابطات أرباب العمل في إصلاح قوانين العمل وتعزيز قيادة المرأة. ويمكن للبرامج أن تكمل هذه الجهود من خلال توفير التدريب على القيادة والتوجيه للشابات من رائدات الأعمال.

10.2 التمويل الصغير ومجموعات الادخار والضرائب[35]

يعد الحصول على تمويل ميسور التكلفة تحدياً مستمراً في البلدان الثلاثة. في السودان، ضاعفت الحكومة ضريبة الأعمال التجارية إلى 30٪، في حين أن الفساد وعدم اليقين التنظيمي يضيفان مزيداً من المخاطر على رواد الأعمال. وتثبط هذه الضغوط المالية إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية وتدفع النساء إلى الانخراط في أنشطة غير رسمية حيث يفتقرن إلى الحماية القانونية. وعلى العكس من ذلك، أثبتت جمعيات الادخار والقروض المجتمعية فعاليتها. في برنامج سبل العيش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شكلت 500 امرأة في السودان مجموعات ادخار مكنتهن من شراء البذور والأدوات والمستلزمات المنزلية والاستثمار في مشاريع صغيرة.

[34] المصادر: [9]
[35] المصادر: [5][9]

وبالمثل، تدير تعاونيات Hodere Pinnal و PACAO برامج ادخار دورية لتمويل المعدات ورأس المال العامل. وينبغي لصانعي السياسات إزالة الحواجز البيروقراطية التي تعوق تشكيل مجموعات الادخار، وتنظيم أسعار الفائدة لمنع الإقراض الاستغلالي، وتوفير حوافز (مثل التخفيضات الضريبية أو المنح) لمؤسسات التمويل الصغير التي تعطي الأولوية للنساء والشباب.

10.3 الشمول المالي والمدفوعات الرقمية[36]

لا يزال الشمول المالي منخفضاً للغاية. في موريتانيا، يمتلك ٪20 فقط من البالغين حساباً مالياً، ويستخدم ٪4 فقط النقود عبر الهاتف المحمول. وتقل احتمالية امتلاك النساء لحساب مصرفي أو حساب نقدي عبر الهاتف المحمول بشكل كبير عن الرجال، مما يؤدي إلى فجوة بين الجنسين تبلغ حوالي خمس نقاط مئوية. ويؤدي اعتماد قانون المدفوعات الإلكترونية في موريتانيا في عام 2021 إلى فتح السوق أمام مقدمي الخدمات غير المصرفية ويمكن أن يحفز خدمات التمويل الرقمي. ولكن لكي تعود المدفوعات الرقمية بالنفع على الحرفيات، يجب أن توفر البرامج تدريباً عملياً على استخدام المحافظ النقدية عبر الهاتف المحمول، والتسعير والتفاوض، ودمج المعاملات الرقمية مع التسويق عبر الإنترنت. في السودان، أدت الأزمة السياسية إلى إبطاء طرح خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، لكن الوكالات الإنسانية والمجموعات المجتمعية قامت بتجربة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول إلى الأسر النازحة. تتمتع تونس بنظام مصرفي أكثر نضجًا، لكنها لا تزال تعاني من عوائق أمام صغار المقترضين، بما في ذلك متطلبات الضمانات العالية ومحدودية انتشار مؤسسات التمويل الأصغر. يمكن أن يؤدي تنسيق اللوائح التنظيمية في البلدان الثلاثة والاستثمار في البنية التحتية الرقمية إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة لمؤسسات الحرف اليدوية.

موريتانيا

[36] المصادر: [9]

0.4 أطر المؤسسات الاجتماعية وقوانين التعاونيات[37]

لا يزال مفهوم المؤسسات الاجتماعية في مرحلة النشوء في موريتانيا والسودان. لا توجد قوانين مخصصة للمؤسسات الاجتماعية في موريتانيا، ولا تستوعب القوانين التعاونية الحالية النماذج الهجينة التي تعيد استثمار الأرباح في المهام الاجتماعية. في السودان، المؤسسات الاجتماعية غير معترف بها قانونياً، والتعاونيات تخضع لتشريعات قديمة تقيد استقلاليتها وجمع الأموال. تونس في وضع أفضل بفضل قانون الشركات الناشئة، الذي يوفر إعفاءات ضريبية ويسهل الحصول على العملات الأجنبية للشركات الناشئة المعتمدة، لكن هذا القانون يستهدف في المقام الأول شركات التكنولوجيا وليس التعاونيات الحرفية. يجب على المدافعين عن هذه القضية العمل مع المشرعين لصياغة قوانين شاملة للمؤسسات الاجتماعية تحدد شروط الأهلية، وتوفر حوافز ضريبية، وتضمن المساءلة، وتتيح التمويل المختلط. كما أن مواءمة قوانين التعاونيات للسماح للمؤسسات الاجتماعية بالعمل في مختلف القطاعات (الصحة، والحرف اليدوية، والزراعة) من شأنها أن تسهل تكامل الخدمات الصحية مع تنمية المشاريع الصغيرة.

10.5 التنسيق الإقليمي وتبادل المعرفة

أخيراً، يمكن للتعاون عبر الحدود أن يسرع التقدم. يمكن لمنظمات AWRO أن تتعلم من تجارب بعضها البعض ومن البرامج الناجحة في مناطق أخرى. على سبيل المثال، توفر العيادات الصحية المتنقلة في المغرب المقترنة بالائتمان الصغير ومراكز ريادة الأعمال للشباب في مصر نماذج قابلة للتطبيق. ومن شأن إنشاء منتدى إقليمي للمؤسسات الاجتماعية والتعاونيات لتبادل أفضل الممارسات ومعلومات السوق واستراتيجيات الدعوة إلى السياسات أن يضخم صوتها ويحسن قدرتها التفاوضية مع الحكومات والجهات المانحة. كما أن تنسيق معايير الجودة وشهادات الاعتماد للحرف اليدوية يمكن أن يسهل التجارة الإقليمية والمشاركة في المعارض الدولية.

[37] المصادر: [8] [9] [11]

11 الخلاصة

أظهر هذا التخطيط أن الحرف اليدوية والمؤسسات الصغيرة/الصغيرة جداً تنطوي على إمكانات كبيرة لتمكين النساء والشباب الذين يحصلون على خدمات الصحة الإنجابية في السودان وموريتانيا وتونس. توفر التقاليد الحرفية الغنية في البلدان الثلاثة، إلى جانب الفرص الناشئة في مجال تجهيز المنتجات الزراعية والجماليات والخدمات الرقمية والزراعة الحضرية، نقاط دخول متعددة لريادة الأعمال. ومع ذلك، فإن القيود المالية ومحدودية التدريب وتحديات الوصول إلى الأسواق والقواعد التقييدية والسياسات غير المواتية تعوق التقدم حالياً. وقد أظهرت النماذج المتكاملة التي تربط الخدمات الصحية بالتمكين الاقتصادي من خلال العيادات متعددة الخدمات والوحدات المتنقلة والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية نتائج واعدة. ومن خلال تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير، يمكن للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF AWRO) والهيئات الوطنية المعنية بالشؤون الإنجابية والجنسانية وصانعي السياسات والجهات المانحة دعم النساء والشباب في بناء سبل عيش مستدامة وتحسين صحتهم والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الأوسع نطاقاً المتمثلة في المساواة بين الجنسين والاندماج الاقتصادي. توضح قصص النجاح والبيانات الواردة هنا أنه عند توفير الموارد المناسبة والبيئات الداعمة، لا تكون النساء والشباب مستفيدين فحسب، بل يكونون أيضاً محركين للتغيير في مجتمعاتهم.

الملحق: بيانات إضافية

مؤشرات إحصائية إضافية[38]

لتكملة الملامح القطرية الواردة في القسم 3، يجمع هذا الملحق مؤشرات أخرى ذات صلة تسلط الضوء على السياقات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للبلدان الثلاثة. وفقاً للبنك الدولي، تبلغ نسبة الفقر في موريتانيا ٪31، حيث يعيش ٪16.6 من السكان في فقر مدقع؛ وترتفع معدلات البطالة بشكل خاص بين الشباب والنساء الريفيات، وتظل معدلات معرفة القراءة والكتابة أقل من ٪60 للبالغين. ويواجه السودان انعدام أمن غذائي واسع النطاق، حيث أفادت ما يقرب من ٪84 من النساء بأنهن لا يحصلن على غذاء كافٍ. ولا توجد سوى ٪3 من الشركات التي تضم امرأة في منصب إداري رفيع، مما يعكس عدم المساواة بين الجنسين السائدة في القطاع الرسمي. وتتمتع تونس بمعدلات معرفة القراءة والكتابة أعلى (أكثر من 91 ٪ للشابات) ومعدلات وفيات أمهات أقل، لكن مشاركة الإناث في القوى العاملة لا تزال حوالي ٪26، مما يشير إلى استمرار وجود حواجز هيكلية.

الاندماج الرقمي غير متكافئ. في موريتانيا، يمتلك حوالي ٪4 من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول، وتقل احتمالية امتلاك النساء للهواتف المحمولة عن الرجال. توقف تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في السودان بسبب النزاع، لكن الوكالات الإنسانية تجرب تحويل الأموال عبر المحافظ الرقمية. تتمتع تونس بنظام رقمي أكثر تطوراً مع نمو التجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع عبر الإنترنت، لكن المناطق الريفية لا تزال تواجه تحديات في الاتصال بالإنترنت. تؤكد هذه الفجوات الرقمية على أهمية الجمع بين دعم المشاريع الصغيرة والاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتدريب.

في موريتانيا

4% من البالغين
يمتلكون
حسابات مالية
عبر الهاتف المحمول

أقل من 60%
من البالغين
لهم معرفة
بالقراءة والكتابة

[38] المصادر: [9]

د -دراسات حالة عن التعاونيات التي تقودها النساء[39]

يقدم هذا الملحق دراستين إفراديتين توضيحيتين عن تعاونيات تقودها النساء توضحان كيف يمكن للجمع بين المهارات التقليدية والتدريب والإدارة التعاونية والوصول إلى الأسواق أن يغير سبل العيش. تظهر هذه الأمثلة إمكانات الحرف اليدوية ومشاريع تجهيز المنتجات الزراعية في تمكين النساء عند توفير الدعم التقني والتسويقي الكافي.

تعاونيات PACAO للجلود والخشب (موريتانيا). في موريتانيا، يدعم مشروع PACAO الممول من الاتحاد الأوروبي تسع تعاونيات نسائية في قطاعي الجلود والخشب. وفقاً لمنظمة COOPI، يقوم المشروع بتدريب الأعضاء على إدارة التعاونيات والمحاسبة وتصميم المنتجات، ويوفر آلات خياطة عالية الأداء، ويشجع على التنويع في مجال الإكسسوارات والأشياء الزخرفية. يشير المقال إلى أن 31٪ من الموريتانيين يعيشون تحت خط الفقر و 16.6٪ يعيشون في فقر مدقع، ومع ذلك يعاني قطاع الجلود من نقص الاستثمار ومحدودية الوصول إلى الائتمان وقلة الابتكار. من خلال تزويد النساء بمهارات وأدوات جديدة، يسعى المشروع إلى زيادة الدخل وتقليل الفجوة بين الجنسين في الاقتصاد الحرفي.

تعاونية حبوب هودير بينال (نواكشوط). في ضواحي نواكشوط، تضم تعاونية هودير بينال 20 امرأة يعملن على تحويل الحبوب المحلية، مثل الدخن والذرة والذرة الرفيعة واللوبيا، إلى مسحوق مغذي للأطفال والكبار. توضح قصة منظمة وورلد فيجن أن كل عضوة تساهم بمبلغ 50 موريتاني روفية (حوالي 1.40 دولار أمريكي) أسبوعياً في مجموعة ادخار تسمح لها بالاستثمار في التعبئة والتغليف والمكونات، كما تدير المجموعة حديقة مجتمعية لزراعة الخضروات. تقوم النساء بتسويق منتجاتهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر مقاطع فيديو على TikTok، وخلال شهر رمضان يبعن ما يصل إلى 20 برطمانًا في اليوم. تقول الأعضاء إن الدخل يساعدهن في إطعام أطفالهن وتعليمهم، وأن التعاونية قد رفعت من مكانتهن داخل المجتمع.

[39] المصادر: [14] [15]

هـ -الشمول المالي الرقمي والابتكار[40]

تعد الخدمات المالية الرقمية وبرامج الابتكار عوامل تمكينية حاسمة لتنمية الحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة. تسلط المبادرات الأخيرة في البلدان الثلاثة الضوء على التقدم المحرز والفجوات المستمرة.

قانون الدفع الإلكتروني والاندماج المالي في موريتانيا. يوضح موجز سياسات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (UNCDF) أن 20٪ فقط من البالغين الموريتانيين لديهم حساب مالي و 4٪ فقط لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول. وتقل احتمالية حصول النساء على الخدمات المالية مقارنة بالرجال، مما يؤدي إلى فجوة بين الجنسين بنسبة 5 نقاط مئوية. وقد فتح قانون المدفوعات الإلكترونية لعام 2021 السوق أمام مقدمي الخدمات غير المصرفية ويهدف إلى تحفيز التمويل الرقمي، ولكن هناك حاجة إلى بناء القدرات لضمان تمكن الحرفيين من استخدام المحافظ الإلكترونية للبيع والادخار وتلقي التحويلات المالية.

منح نقدية للنساء السودانيات. أفادت أخبار هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن جامعة البحر الأحمر وهيئة الأمم المتحدة للمرأة قدمتا منحاً نقدية بقيمة مليون جنيه سوداني (حوالي 500 دولار أمريكي) لكل مجموعة من 80 سيدة أعمال في شرق السودان. استخدمت النساء المنح لبدء أو توسيع أعمالهن في مجال العطور والحرف اليدوية، وحققت إحدى المستفيدات ربحاً قدره 300 ألف جنيه سوداني، مما يدل على تأثير التمويل المرن. يمكن أن تكون هذه التحويلات النقدية بمثابة جسر إلى خدمات مالية أكثر رسمية عندما تقترن بالتدريب على الأعمال التجارية.

ريادة الأعمال في ظل النزوح. يصور مقال في African Arguments نساء نزحن بسبب الصراع في السودان ويدرن مطاعم وصالونات تجميل وأكشاك مستحضرات تجميل ومعارض ومحلات ملابس في المخيمات. وبالإضافة إلى الدخل، تقول المشاركات إن إدارة مشروع صغير يمنحهن هدفاً ويساعدهن على التغلب على الصدمة. وتؤكد هذه القصص على أهمية الدعم النفسي والاجتماعي والشبكات المجتمعية في برامج ريادة الأعمال.

[40] المصادر: [12] [13] [16] [17]

التدريب الرقمي والابتكار. يشير تقرير معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) إلى أن أكثر من 250 امرأة وشابًا سودانيًا أكملوا برنامجًا تدريبيًا رقميًا وريادياً مموّلًا من اليابان، والذي يتضمن ندوات عبر الإنترنت حول الابتكار والذكاء الاصطناعي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، بالإضافة إلى هاكاثون مخطط له. تهدف هذه التدريبات إلى بناء أعمال قادرة على التكيف مع تغير المناخ وإعداد المشاركين لتبني الأدوات الرقمية للتسويق والإدارة وتطوير المنتجات.

و - الدروس المستفادة عبر البلدان والبحوث المستقبلية

يؤكد هذا التخطيط على عدة مواضيع مشتركة بين البلدان الثلاثة ويشير إلى المجالات التي يمكن أن يؤدي فيها إجراء مزيد من التحقيقات إلى تحسين تصميم البرامج. أولاً، تبدو النماذج المتكاملة التي تربط الخدمات الصحية بالتمكين الاقتصادي، مثل العيادات متعددة الخدمات ووحدات التوعية المتنقلة والتعاونيات، واعدة في زيادة استخدام وسائل منع الحمل مع تحسين سبل العيش في الوقت نفسه. ويبرهن نجاح تعاونية حبوب هودير بينال على أن النساء عندما يرين قيمة اقتصادية في زيارة المراكز الصحية، فإنهن يصبحن أكثر استعداداً للحصول على الخدمات الصحية والعودة للمتابعة ويصبحن داعيات في مجتمعاتهن. ثانياً، لا يكفي التدريب وحده: فالمستفيدون يحتاجون إلى الوصول إلى رأس المال والأسواق والأطر القانونية الداعمة. وتزدهر النساء العاملات في صناعة الفخار والجلود عندما يتوفر لهن المعدات والعقود العادلة مع المشترين، بينما يزدهر المزارعون ومقدمو خدمات الطعام عندما يرتبطون بالتمويل الصغير والمدفوعات الرقمية. ثالثاً، الفجوة الرقمية التي تنعكس في انخفاض معدلات الشمول المالي والوصول إلى الإنترنت تحد من إمكانات التجارة الإلكترونية والتسويق عبر الإنترنت، خاصة في المناطق الريفية في موريتانيا والسودان المتضرر من النزاع. الاستثمارات في شبكات الهاتف المحمول والبيانات الميسورة التكلفة ومحو الأمية الرقمية أمر ضروري.

وبالنظر إلى المستقبل، هناك عدة أسئلة بحثية تستحق الاهتمام:

1. تقييم الأثر: ما هي النتائج الصحية والاقتصادية طويلة الأجل لدمج الخدمات الصحية مع تدريب وتمويل المشاريع الصغيرة؟ يمكن للدراسات العشوائية أو شبه التجريبية تقييم التغيرات في الدخل والمدخرات والأعراف الاجتماعية بين المشاركين.
2. اعتماد التمويل الرقمي: كيف تعتمد الحرفيات والتاجرات النقود المتنقلة ومنصات الدفع الرقمية بمجرد إزالة الحواجز التنظيمية؟ يمكن أن تستكشف الأبحاث النوعية تجارب المستخدمين والثقة ومحو الأمية ودور الوكلاء.
3. القدرة على التكيف مع تغير المناخ: كيف يمكن لمؤسسات الحرف اليدوية والزراعة الصغيرة التكيف مع الصدمات المناخية والمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ؟ يمكن أن توفر دراسات الحالة عن التعاونيات التي تستخدم الطاقة المتجددة أو تعيد تدوير النفايات أو تروج للسياحة المستدامة رؤى في هذا الصدد.
4. الصحة العقلية والرفاهية: ما هي الفوائد النفسية التي توفرها ريادة الأعمال والعضوية التعاونية للنساء والشباب في البيئات الهشة؟ يمكن أن تقيس الأبحاث التي تستخدم أساليب مختلطة التغيرات في الكفاءة الذاتية والترابط الاجتماعي واستراتيجيات التكيف.
5. التجارة عبر الحدود وسلاسل القيمة الإقليمية: كيف يمكن للوكالات الإقليمية دعم الحرفيين للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية؟ ينبغي استكشاف استراتيجيات رسم خرائط الأسواق وتوحيد المنتجات والتسويق الرقمي.

سيتطلب الإجابة على هذه الأسئلة إجراء بحوث تعاونية تشارك فيها الجامعات المحلية والسلطات المحلية والشركاء الدوليون. من خلال توفير أدلة على ما هو فعال، يمكن لمنظمة IPPF AWRO تصميم برامج أكثر فعالية وجذب الاستثمارات وتوسيع نطاق دمج التمكين الاقتصادي مع خدمات الصحة الإنجابية.

المراجع

تم الرجوع إلى المصادر التالية أثناء إعداد هذا التقرير. التقارير الداخلية غير متاحة للجمهور:

• [1] منظمة العمل الدولية (ILO). تسليط الضوء على أصوات النساء في مجال الأعمال (2024). متاح على:
https://www.ilo.org/resource/article/spotlight-voices-women-business.

• [2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). تعزيز رفاهية المرأة: مشروع تونس الإبداعي يحفز التمكين الاقتصادي في تونس (2023). متاح على:

https://www.unido.org/news/creative-tunisia.

• [3] DAI. معرض رائدات 2025 يسلط الضوء على أبرز رائدات الأعمال في موريتانيا (11 أغسطس 2025). متاح على:
https://www.dai.com/news/raidat-2025-showcases-mauritani as-top-women-entrepreneurs.

• [4] الإطار المتكامل المعزز (EIF). تمكين المرأة في موريتانيا: من الهامش إلى مركز تنمية السياحة البيئية (قصة تأثير، 2024). متاح على:
https://trade4devnews.enhancedif.org/en/impact-story/movin g-women-margins-centre-ecotourism-development.

• [5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم المزارعين والشركات والنساء لزيادة الدخل وتحسين التغذية (21 يناير 2025). متاح على:
https://sudan.un.org/en/287783-undp-supports-farmers-businesses-and-women-boost-incomes-and-improve-nutrition.

• [6] أنداريا. تمكين المرأة اقتصاديًا في أم درمان (12 مارس 2025). متاح على:
https://andariya.com/post/women-s-economic-empowerment-in-omdurman.

• [7] إدارة التجارة الدولية الأمريكية. السودان – تحديات السوق (30 يوليو 2022). متاح على:
https://www.trade.gov/country-commercial-guides/sudan-market-challenges.

• [8] الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) AWRO (تقارير داخلية). غير متاح للجمهور.

• [9] تقارير مشاورات ATSR و AMPF و SFPA (وثائق داخلية، 2025). غير متاحة للجمهور.

• [10] الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) موقع AWRO. متاح على:
https://awr.ippf.org/

• [11] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP). رسم خرائط السوق الذكية جنسانياً للمؤسسات النانوية والجزئية: دليل عملي (مارس 2025). متاح على:
https://www.cgap.org/research/publication/gender-smart-market-mapping-for-nano-and-micro-enterprises-practical-guide.

• [12] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة البحر الأحمر تقدمان منحًا نقدية لرائدات الأعمال في بورتسودان. أخبار هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2024. متاح على: https://www.unwomen.org/

• [13] معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (2024) .(UNITAR). المساعدة السريعة لبرنامج تنمية سبل العيش في السودان - تقرير إنجاز المرحلة الأولى. جنيف: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. متاح على: https://unitar.org

• [14] COOPI & SOS Sahel. (2024). برنامج دعم التعاونيات الحرفية (PACAO): تعزيز تعاونيات النساء في مجال الجلود والأخشاب في موريتانيا. نواكشوط: COOPI (Cooperazione Internazionale) و SOS Sahel، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. متاح على: https://coopi.org

• [15] World Vision Mauritania. (2024). Hodere Pinnal Women's Cooperative: Empowering Communities through Local Grain Processing and Savings Groups. Nouakchott: World Vision Mauritania. متاح على: https://www.wvi.org

• [16] صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. (2021). تعزيز الشمول المالي الرقمي في موريتانيا: التطورات السياساتية والتنظيمية في قطاع المدفوعات الإلكترونية. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، نيويورك. متاح على: https://www.uncdf.org

• [17] African Arguments. (2024). رائدات الأعمال في حالة النزوح: إعادة بناء الحياة من خلال المشاريع الصغيرة في السودان. African Arguments، مارس 2024. متاح على: https://africanarguments.org

International Planned Parenthood Federation

Tunis Office - Arab World Region
2, Place de Virgile - Notre Dame
1082 - Tunisia

+(216) 70 284 473 / 71 847 344

awr.ippf.org

infoawr@ippf.org

The International Planned Parenthood - Arab World Region

ippfawr

IPPF Arab World Regional Office